

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/25
16 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

الاجتماع الرفيع المستوى

تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني
 بالتنمية المستدامة عن دورته الثالثة

(نيويورك، ١٧ - ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولا - موجز تنفيذي ١٧-١
٧	ثانيا - الصلات بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالم متغير ١٨-٦٣
٧	ألف - الأمن الغذائي المستدام لصالح سكان متزايدين ١٨-٤٤
١٦	باء - التجارة والتنمية: ضرورة التعزيز المتبادل ٤٥-٦٣
٢٢	ثالثا - التعليم القائم على القيم اللازمة للاستدامة في سياق بناء القدرات ٦٤-٧٠
٢٢	ألف - اعتبارات عامة ٦٤-٦٩
٢٤	باء - النتائج والتوصيات ٧٠
٢٥	رابعا - السبل العملية لعقد تحالفات ٧١-٧٧
٢٥	ألف - متابعة الإجراءات التي وافق عليها المجلس في دورته الثانية ٧١
٢٧	باء - النتائج ٧٢
٢٩	جيم - التصدي للمستقبل ٧٣-٧٧
٣٠	خامسا - ترتيبات العمل في المستقبل ٧٨-٨١
٣٠	ألف - التمويل ٧٩
٣١	باء - التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة ٨٠
٣١	جيم - التحالفات ٨١
٣١	سادسا - تنظيم الدورة ٨٢-٨٦

المرفقات

٣٣	الأول - جدول الأعمال ٣٣
٣٤	الثاني - بيانات السيرة الشخصية لأعضاء المجلس ٣٤

أولا - موجز تنفيذي

١ - عُقدت الدورة الثالثة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وتناول الاجتماع بالدراسة أربعة قضايا، هي بالتحديد: الأمن الغذائي المستدام من أجل سكان العالم المتزايدين؛ والحاجة إلى تعزيز متبادل بين التجارة الدولية والسياسات البيئية؛ والتعليم القائم على أساس القيم من أجل الاستدامة؛ وسبل إقامة تحالفات جديدة من أجل التنمية المستدامة.

٢ - واجتمع المجلس مع الأمين العام في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. كما عقد جلسة مشتركة مع رئيس ومكتب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛ وأجرى مشاورات غير رسمية مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع رئيس فريق عامل غير رسمي تابع للجمعية العامة لاستعراض أعمال منظومة الأمم المتحدة؛ وعقد مكتبه اجتماع إحاطة غير رسمي بشأن أعمال المجلس مع اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة. وادتهز المجلس الفرصة لاستعراض منهج عملي في ضوء تلك المناقشات.

٣ - ولاحظ المجلس أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى ذاته هما المؤسستان الرئيسيتان اللتان أنشئتا بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتمثل اللجنة المركز الرئيسي ومحفل المناقشات للحكومات، وفيما يعد المجلس فريقا مستقلا للخبراء يقدم المشورة إلى الأمين العام ومن خلاله ومن ثم، إلى اللجنة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وأعرب كل من المجلس واللجنة عن قلقهما إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة من أجل التنمية المستدامة. وأشار إلى الحاجة إلى تناول التجارة، وتخفيف عبء الدين، والمعونات ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية. وقد انخفض الآن بالفعل معدل المعونة المالية المقدمة إلى البلدان النامية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويتعين على عملية التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة أن تقطع طريقا طويلا. وينبغي أن تعم مفاهيم التنمية المستدامة وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ووافق المجلس على أن مساهمته في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ينبغي أن تتركز على القضايا المشتركة بين القطاعات والموارد المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٤ - واعترف المجلس بأن الطلب على الأغذية سيستمر في تصاعد نظرا لنمو سكان العالم. وقد تكون هناك حاجة إلى مضاعفة الانتاج الزراعي بحلول عام ٢٠٢٥. وقد يشكل توفير الوصول إلى أغذية كافية لكل فرد على الكرة الأرضية تحديا أكبر. ولكن يتعين تناول الانتاج الغذائي وإمكانية الحصول على الغذاء في إطار برنامج يشمل جميع قطاعات التنمية البيئية والاجتماعية. وتضم إفريقيا معظم البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز في الأغذية، ولن يكون تحسين الانتاجية الزراعية بالنسبة لهذه البلدان، رغم حيويته، كافيا. فالاستقرار السياسي، وضمان ملكية الأرض بالنسبة للمزارعين، وتقديم الدعم إلى المرأة التي تنتج معظم الإمداد الغذائي الأساسي، والاستثمار في الصحة والتعليم، وتقديم حوافز مالية من أجل الاستثمار في الزراعة ستكون جميعا أمورا جوهرية.

٥ - وتوجد طرق عديدة يمكن بواسطتها زيادة الانتاجية الزراعية عن طريق استغلال الأرض والمياه والعمالة بصورة أكفأ. ومن الأمور الحيوية في هذا الصدد تحسين نظم إنتاج المحاصيل، واستخدام التكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيات القائمة على أساس المعلومات، والإدارة الجيدة للتربة، ولا سيما الإدارة الأفضل للمياه. ولكنها تحتاج الى التطوير في إطار نظم الإدارة المتكاملة لمستجمعات الأمطار واستغلال الأراضي، وتنويع النشاط الاقتصادي.

٦ - وقد يؤدي تحرير التجارة وخفض الإعانات المالية المقدمة الى الزراعة في البلدان المتقدمة النمو إلى زيادة الأسعار العالمية للأغذية. وقد يكون هذا مشجعاً على الانتاج في البلدان النامية. بيد أنه من الأساسي أن يرافق ذلك الأخذ بالمزيد من السياسات التجارية الليبرالية والممارسات البيئية السليمة.

٧ - وخلص المجلس الى أن الأمن الغذائي سيكون عاملاً حاسماً بالنسبة للتنمية المستدامة في الأجل الطويل. ويتعين أن يكون هناك استثمار عام وخاص في البنية الزراعية الأساسية وفي النقل، والاتصالات وتنمية الموارد البشرية. وينبغي للحكومات أن تهئ مناخاً اقتصادياً مواتياً من أجل نشاط القطاع الخاص المستدام بيئياً، لا سيما بالنسبة للاستثمار في الزراعة. وينبغي أن تستثمر المزيد في تعليم المرأة وفي الصحة، وينبغي أن تعزز حقوق المرأة لكي تملك الأرض وتتولى إدارة المشاريع التجارية. ويتعين أن تشجع البحث والتطوير. وينبغي دعم تكنولوجيا إدارة المياه واستخدام المحطات التي تعمل بالطاقة الشمسية لتحلية المياه. وينبغي ضمان حقوق الأهالي في البلدان النامية في المنتجات المطورة من موارد البيولوجية. وينبغي إشراك المجتمعات المحلية في جميع مراحل تنمية الموارد الطبيعية. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعماً أكبر الى البرامج لإنعاش الانتاج الغذائي، وزيادة المخزون، وخفض الخسائر في المراحل التالية لجني المحصول الى أدنى حد في البلدان النامية التي تعاني من عجز في الأغذية.

٨ - ويتعين أن يقوم دعم متبادل بين السياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة. ويتعين وضع السياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة ضمن السياق الأوسع للتغييرات في نوعية النمو بما يكفل أن يكون النمو أقل كثافة في استخدامه للمواد الأولية وللطاقة وأكثر اتساماً بالعدالة. وتحتاج البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء الى تغيير نوعية النمو الاقتصادي لكي يكون نمواً مستداماً.

٩ - وينبغي للحكومات أن تضع في الاعتبار سبعة مبادئ في هذا الميدان، وهي: ينبغي تأمين التكاليف البيئية؛ وإقرار المزيد من العدالة بين الشمال والجنوب؛ وعندما لا يؤدي تأمين التكاليف الى حماية البيئات أو الأنواع الرئيسية، يتعين اتخاذ تدابير أخرى؛ وينبغي اتخاذ القرارات عند أدنى مستوى للولاية يتسق مع الفعالية؛ ويتعين زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات مفتوحة لحل النزاعات؛ على أن تقوم القرارات على أساس أفضل ما وصل إليه العلم؛ ويتعين أن يشارك في الأمر جميع المهتمين باتخاذ القرارات وأن يتاح لهم كاملاً سبل الوصول الى المعلومات.

١٠ - وستحتاج لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية التابعتان لمنظمة التجارة العالمية الى العمل معا بصورة وثيقة، مع وجود أفرقة خبراء مناسبة لتقديم الدعم، ومع إقامة صلات مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. ومن الحيوي تمكين لجنة التجارة والبيئة من بحث الآثار البيئية المترتبة على السياسات التجارية على الوجه الأكمل. ويتعين حث منظمة التجارة العالمية على أن تجعل اجتماعاتها مفتوحة، وأن تستفيد من مركز الوكالة المتخصصة. كما أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة مدعوة الى تشجيع تصميم وضع العلامات الإيكولوجية المناسبة.

١١ - ويتعين بناء التنمية المستدامة على أساس من القيم الاجتماعية والشخصية، وستتأثر هذه القيم إلى حد كبير بالتعليم والاعلام. وفي حين أن بعض مؤشرات التنمية المستدامة ستكون بيئية وقابلة للقياس العلمي، فإن قيما أخرى ستكون ثقافية أو مفاهيمية. ويتعين تدريب متخذي القرارات في المستقبل على الأخذ بنهج متعدد التخصصات يقيس الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأخلاقية للتقدم التكنولوجي.

١٢ - وخلص المجلس إلى أنه يتعين على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن تهئ السياق للتعليم والاعلام، بما يشمل قطاعات عديدة في المجتمع. ويتعين أن تتمشى هذه الاستراتيجيات مع جوهر الثقافة والتقاليد. ويتعين حث الأفراد على أن يروا أن التنمية المستدامة تعمل على النهوض بنوعية الحياة. وتحتاج وسائل الاعلام غير الرسمية إلى الالتزام بالنهوض بالتنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع النظام التعليمي الرسمي. ويتعين تدريب المدربين مع تقديم دعم حكومي لذلك. وهناك حاجة إلى الإحساس بالاحتياجات الشديدة للإلاحاح، ولكن يتعين أن تشمل العملية التعليمية منظورا طويلا الأجل. ويتعين أن يزود المسؤولون عن الأرض في المستقبل المعرفة العملية التي يحتاجون إليها.

١٣ - وتعتبر التحالفات بين جميع قطاعات المجتمع، وعلى الصعيد الدولي بين منظومة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى أمورا أساسية، ويتعين التخطيط لها باعتبارها جزءا من آلية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويتعين تحديد أدوار مختلف الشركاء بوضوح، وأن تكون منظومة الأمم المتحدة ذاتها انتقائية عند تحديد شركائها، وقد اقترح المجلس بعض المعايير التي يمكن استخدامها.

١٤ - وهناك حاجة إلى قيام أنواع مختلفة من التحالفات في المحيطات الثقافية المختلفة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقيم صلات على الصعيد الوطنية، وأن تشجع لامركزية الإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة داخل البلدان. وتعتبر الصلات الشاملة لعدة قطاعات عبر الحكومات ومع الدوائر غير الحكومية صلات هامة. وقد أحرز تقدم طيب في مجال استعراض الأمم المتحدة لترتيبات التشاور مع الإطار غير الحكومي. ويحتاج هيكل إقامة الصلات مع المجموعات الرئيسية من المنظمات غير الحكومية إلى المزيد من التطوير. ولا يشكل التعاون مع منظومة الأمم المتحدة بأي حال تحديا للسيادة الوطنية. وقد يستفيد المجلس ذاته من الحوار مع القطاع غير الحكومي وسينظر في كيفية الاضطلاع بهذا.

١٥ - ويتعين أن تعمل الأمم المتحدة والمجتمع العالمي الآن على التخطيط للتنمية المستدامة لكي توفر لعالم ربما يصل تعداداه إلى عشرة بلايين نسمة نوعية معقولة من الحياة. ولكن النجاح سيتوقف على إعادة تخصيص الموارد. وينبغي للقوى الاقتصادية الرئيسية أن تفي بتعهداتها التي أعلنتها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويؤدي الانفاق العسكري غير الضروري إلى تبديد موارد هائلة كان من الأفضل استثمارها في التنمية المستدامة باعتبارها الأساس الحقيقي للأمن في الأجل الطويل. وينبغي لهيئة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة أن تدرس كيفية تحويل التمويل من الانفاق العسكري إلى التنمية المستدامة.

١٦ - واستعرض المجلس أسلوب عمله، وخلص إلى أنه يتعين أن يكون دوره الرئيسي هو تحديد القضايا التي تحتاج إلى اهتمام اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والعناصر الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة والاعلان عنها. ومن غير الملائم بالنسبة للمجلس أن يحرر ورقات تحليلية تفصيلية؛ إذ يمكن الحصول على هذه الأوراق من الخبراء داخل الوكالات المتخصصة والهيئات غير الحكومية. وفي المستقبل، سيحدد المجلس المواضيع التي تحتاج إلى تحليل بين الدورات عن طريق المراسلات أو من خلال التكليف بإعداد أوراق تحديد المواقف. وخلال الأيام الثلاثة لدوراته الرسمية، سيخصص المجلس يوما واحدا لإجراء حوار بين أفراد ذوي خبرة في مواضيع تكون محل اهتمام عناصر منظومة الأمم المتحدة والهيئات الأخرى، فيما يخص يومين للدورة العامة التي يأمل أن يحدد فيها القضايا بوضوح وأن يناقشها مع الأمين العام.

١٧ - وسيواصل المجلس تحليل التقارير الرئيسية عن التنمية المستدامة. وسينظر في كيفية إجراء تقييم لعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي تجري كل خمس سنوات، التي يحل موعدها في عام ١٩٩٧. وخلال دورته الثالثة، حدد المجلس عددا من المواضيع المحتملة لكي ينظر فيها في المستقبل، بما في ذلك تعبئة الموارد ونقلها إلى البلدان النامية (لا سيما كفاءة تمسك الحكومات بالتزاماتها التي تعهدت بها)؛ والحاجة إلى تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وآليات تكامل المؤسسات المالية في عملية التنمية المستدامة؛ وآليات تأمين نقل أوجه الانفاق بالميزانية من الأغراض العسكرية إلى التنمية؛ والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، ومع المؤسسات والأحداث الأخرى؛ ونهج تحقيق التنمية المستدامة القائمة على أساس تكامل الأنشطة والمبادرات القطاعية على الصعيدين الاقليمي والمحلي، والأخذ بمؤشرات للاستمرار تلائم البلدان النامية؛ واتخاذ اجراءات طويلة الأجل من أجل الأمن الغذائي؛ ومخطط تحقيق عالم مستدام في عام ٢٠٤٥ والطريق المؤدي إليه.

ثانيا - الصلات بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالم متغير

ألف - الأمن الغذائي المستدام لصالح سكان متزايدين

١ - المصادر الاجتماعية - الاقتصادية للضغط الحاصلة في نظم الانتاج الغذائي

١٨ - بالرغم من أن معدل نمو سكان العالم قد تباطأ ومن المتوقع أن يزيد تباطؤا عند تنفيذ الحكومات لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن الزيادة المطلقة بحلول عام ٢٠٢٥ ستكون كبيرة. ومن المتوقع أن ترتفع دخول البلدان بالنسبة للفرد بصورة ملموسة، حتى يزيد المتوسط العالمي، مع وجود آثار مترتبة بالنسبة لهيكل ومستوى الطلب على الأغذية. ويمكن لذلك توقع أن يزيد باضطراب الطلب على الحبوب باعتباره استهلاكاً نهائياً وكغذاء للحيوان على السواء. ويشير أحد المخططات المعقولة إلى الحاجة إلى مضاعفة الانتاج الغذائي تقريبا بحلول عام ٢٠٢٥.

١٩ - وإجمالاً، فإن الزراعة قد استجابت حتى الآن بصورة ملحوظة لتحدي توفير إمداد كاف من الأغذية لسكان العالم المضطرب التزايد. وقد أصبح هذا ممكناً بصورة جزئية سواء عن طريق التوسع في مجال الأراضي المزروعة أو عن طريق زيادة الغلات في أعقاب التحسينات التكنولوجية، بالإضافة إلى زيادة هائلة في استخدام المدخلات الخارجية. وإجمالاً، يمكن بالطبع زيادة الانتاج الغذائي بصورة كافية للوفاء بالزيادة المتوقعة في الطلب الفعال، ولكن يمكن أن تتحقق هذه المكاسب بزيادة التكاليف في بعض الحالات وستحتاج بالتأكيد إلى مواصلة البحوث التي ترمي إلى زيادة الانتاج.

٢٠ - وثمة تحد أكبر من ذلك بكثير يتمثل في توفير الغذاء لكل فرد في المعمورة. فحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) يوجد قرابة ٨٠٠ مليون نسمة ممن يعانون سوء التغذية المزمن. وفي ٢٠ بلداً، يقطنها ٣٧٠ مليون شخص، يقل متوسط نصيب الفرد من الأغذية المتاحة عما يعادل ٢ ١٠٠ سعر في اليوم، وهو ما يدل على انتشار الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع للغاية. ويوجد ١٦ بلداً من هذه البلدان في أفريقيا. وفضلاً عن ذلك، ظل نمو السكان في معظم هذه البلدان يزيد عن المتوسط بالنسبة للبلدان النامية، ومعدل نمو الزراعة وإنتاج الأغذية يقل عن المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة ما يدل على أنه لا يمكن الوفاء بالشرط المتمثل في زيادة الناتج الزراعي بطريقة مستدامة بيئياً في ضوء الممارسات الزراعية الحالية، إذ لم تعد "عملية التطور المتوازي" التقليدية تفي بالغرض في جميع الحالات، لأنه كان يتاح فيها للمجتمعات والزراعة والنظم الأيكولوجية ما يكفي من الوقت والحيز للتكيف تبادلياً عن طريق آليات تغذية ارتجاعية معقدة. فلقد انهكت الأرض بالزراعة و/أو الرعي على يد سكان الريف في العديد من أنحاء العالم. واضطر هؤلاء كذلك لجمع حطب الوقود بشكل مفرط وإلى ممارسات أخرى غير مستدامة أدت إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية هذه. كما أن الضغط السكاني والفقر يعدان

في العديد من الحالات السبب الكامن وراء التدهور البيئي. وبالطبع فإن الاستهلاك المفرط وبعض الممارسات الزراعية في البلدان المرتفعة الدخل تعد هي الأخرى من أسباب هذا التدهور. بل وفي كثير من الأحيان يؤدي نمو السكان بالاقتران مع عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية الى تدهور البيئة على نطاق واسع.

٢١ - ولا يمكن معالجة انتاج الأغذية وإتاحتها للناس بمعزل عن برنامج يضم جميع عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويقتضي ذلك الاستثمار في مجال الصحة، مع التركيز على صحة الأم؛ وخدمات تنظيم الأسرة في سياق الصحة الإنجابية؛ وخفض معدل وفيات الرضع؛ وإتاحة فرص التعليم؛ وتمكين المرأة من أداء دورها كشريكة في التنمية على قدم المساواة مع الرجل. إذ أن من شأن هذه الاستثمارات أن تؤدي ليس فقط الى تحسين حياة الناس وإنما أيضا إلى تحسين معدلات للعائد تكون أعلى مما هو الحال في القطاعات الانتاجية ذاتها.

٢٢ - والحافز الأساسي على التنمية الزراعية هو الطلب. لذلك لا بد من تمكين المنتجين من الاستجابة له. كما ينبغي السماح لآليات السوق بأن تؤدي وظيفتها كي توجد دوافع الاستثمار في مجال الزراعة. ويعني ذلك تصحيح السياسات الوطنية التي أدت الى تشويه الأسعار المحلية، وتعزيز الآليات الدولية لكي تساعد البلدان المتضررة من حالات التدهور من جيل الى جيل أو من التذبذب الحاد في أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي.

٢٣ - وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من العجز الغذائي، ومعظمها في أفريقيا، يعتبر تحسين الانتاجية الزراعية ضروريا ولكنه لن يكفي بالنسبة لمعظمها. إذ لا بد من اتخاذ تدابير في القطاع الزراعي كجزء لا يتجزأ من نهج أوسع نطاقا. وتواجه العديد من هذه البلدان عقبات كأداء، مثل محدودية الأراضي والمياه، والجفاف الدوري. وابتلي معظمها بنزاعات محلية مزمنة، وحالات انهيار دورية في النظام العام، بل وبالحروب الأهلية. ولقد أثر انخفاض الدخل، بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي، تأثيرا كبيرا في الحد من قدرة الحكومات على تنفيذ سياساتها الانمائية، كاستثمار في الموارد البشرية والتنمية الريفية. ومما زاد هذه الحالة تفاقم انخفاض أسعار السلع الأساسية والأثر الكبير للديون. ويفضي ذلك بالتالي الى انخفاض أو انعدام تدفقات رأس المال الخاص، ونقل قدر ضئيل من التكنولوجيا واستمرار تدني الدخل.

٢٤ - وقد أدت الترتيبات غير الملائمة لحيازة الأراضي، إلى جعل الخروج من هذه الحلقة المفرغة أكثر صعوبة. فكثيرا ما تحدد حيازة الأراضي لا إمكانية الوصول إليها فقط وإنما أيضا الى موارد ومدخلات أخرى تعتبر ضرورية لتطبيق الممارسات بصورة مستدامة. فمن المستبعد أن يعتمد المزارعون الذين لا يمتلكون الأراضي أو أي حقوق حيازية طويلة الأجل الى الاستثمار في المحافظة على الأراضي أو تحسينها، لأنهم قد لا يستفيدون من هذه الجهود. وهم يقتصرون على فلاحه الأرض ومن ثم يدعونها لتدهور. على أن الأهالي هم خير من يقوم بصيانة وتعزيز تنوع الأحوال الطبيعية والاجتماعية والثقافية

لبيئتهم وبحمايتهم، إذا ما أتيحت لهم إمكانية الوصول الى الموارد الزراعية الكافية وكفلت لهم حقوق واضحة ومنصفة والتزامات فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك وسائل صيانة الأرض حيثما لزم الأمر.

٢٥ - وتضطلع المرأة بدور له أهمية حيوية في الأنشطة الانمائية والزراعية بالمناطق الريفية، فهي تنتج ما تتراوح نسبته من ٦٠ الى ٨٠ في المائة من المواد الغذائية الرئيسية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وتقوم بزراعة ٧٠ في المائة من المحاصيل في شبه القارة الهندية؛ وتؤدي أكثر من ٥٠ في المائة من العمل اللازم في مجال الانتاج المكثف للأرز في آسيا ككل؛ وتتولى ادارة مؤسسات تقوم بعمليات زراعية وبيطرية معقدة في أواسط وجنوبي أمريكا. بيد أن المرأة كثيرا ما تكون في وضع المتضرر فيما يتعلق بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والقانونية مما يحبطها أو يحول دون منحها فرصة المشاركة الكاملة في التنمية الزراعية. وبالتالي فهناك ما يدعو الى اتخاذ تدابير قانونية وإدارية وتدابير أخرى لتمكين المرأة من الحصول على الأراضي والائتمان الزراعي والتكنولوجيات الزراعية الملائمة، وبرامج الارشاد الزراعي، ومن الانضمام الى التعاونيات الزراعية، والتدريب على استخدام الأسمدة والمبيدات وعلى تدابير صيانة الأراضي وإنعاشها.

٢٦ - وينبغي في تعميم الزراعة على الأراضي الجديدة أن يأخذ في الاعتبار ما يقع على عاتق الأطراف الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي من التزامات باتخاذ التدابير اللازمة لصيانة التنوع البيولوجي وتعزيز الانتفاع به بصفة مستدامة. لذلك ستقوم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بوضع خطط واستراتيجيات وسياسات وطنية تحقيقا لتلك الغاية. وفي جملة أمور، يمكن توقع أن تشمل هذه التدابير إنشاء أو تعزيز شبكات للمناطق المحمية الوطنية بغية حماية الفصائل والموائل والنظم الايكولوجية الأساسية والتنوع الجيني داخل الفصائل. كذلك سوف تستهدف هذه التدابير إدارة الموارد البيولوجية الواقعة خارج المناطق المحمية، بما في ذلك النظم الايكولوجية المتأكلة، بما يكفل استخدامها بصفة مستدامة. وفي البلدان المنخفضة الدخل التي تتضارب فيها هذه الأهداف مع ما يقوم به فقراء المزارعين من جهود لزيادة الرقعة المزروعة، سوف يلزم اعداد برامج خاصة بدعم مالي وتقني دولي لمساعدة المجتمعات المحلية الريفية على إيجاد وسائل بديلة لكسب العيش.

٢ - تحسين التقنيات الزراعية

٢٧ - تقتضي زيادة الانتاجية الزراعية استخدام موارد الأرض والمياه واليد العاملة بصورة أكفأ، وغالبا ما يتم ذلك بالاقتران بزيادة حجم المدخلات الخارجية. ويمكن استخدام تداخل المحاصيل وتزامنها والحراثة الزراعية والأساليب المحلية للزراعة بما في ذلك استخدام الأحواض وتجهيز السماد الطبيعي والبرك، ونظم نقل المياه، وتكوين المدرجات، علاوة على إدخال زراعة البقول عميقة الجذور وفصائل الأشجار ضمن نظم الزراعة، في زراعة أكثر من محصول واحد في وقت واحد داخل طبقة واحدة، على رقعة أرض معينة، واستعمال مغذيات التربة وترطيبها بصورة أكثر فعالية.

٢٨ - ويمكن للتكنولوجيا الحيوية أن تسهم بقدر كبير في تكثيف الزراعة. فهي تنطوي على إمكانية زيادة الغلة وتحسين نوعيتها وتجهيز المنتجات والانتفاع بها بفعالية؛ من أجل تقليل الاعتماد على الكيماويات الزراعية والمدخلات الخارجية الأخرى؛ وتحسين المحافظة على الموارد الجينية وغيرها من الموارد الطبيعية والانتفاع بها. ومما حال دون المضي قدما في هذه التطبيقات، الحاجة إلى المزيد من المعرفة بشأن تباين آليات التحكم الجينية والاحتياجات الإدارية والبيئية للموارد البيولوجية المستخدمة والفترة اللازمة لصياغة واعتماد التدابير القانونية والتنظيمية الملائمة.

٢٩ - وينبغي أن ينظر إلى التكنولوجيا الحيوية الحديثة على أنها تشكل مجموعة جديدة من الأدوات التي تستخدم كمعينات للتكنولوجيات التقليدية. وتستحق كافة جهود التهجين (المهجنتات والنباتات المتعددة المانعات) التي أدت فعلا إلى زيادة الانتاجية والقدرة على استدامة العديد من المحاصيل، أن تولى اهتماما مستمرا، لأن من شأنها زيادة القدرة على الانتاج وتحقيق الاستقرار في العديد من البيئات التي تزرع فيها المحاصيل الغذائية.

٣٠ - ومن العوامل الهامة في نجاح الزراعة، العمل على تحسين الكفاءة في مجال الزراعة بتطبيق تكنولوجيات تقوم على الدراية، مثل تحسين توقيت عمليات الزراعة وابداع طرق أكثر فعالية لتناوب المحاصيل وتداخلها، والانتفاع الأمثل بالأسمدة والمبيدات، وحيثما اقتضى الأمر، توفير مياه الري. ولكي يكون التطوير التكنولوجي الزراعي فعلا ينبغي أن يقوم على نهج يعنى بالنظم وأن يشتمل على عنصر مشاركة قوي من جانب المزارعين مع إتاحة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

٣١ - وفي الوقت الحاضر تحظى أهمية المياه، بوصفها من الموارد الطبيعية النادرة والثرينة، باهتمام متزايد بقدر ما تتجلى حقيقة القدر المحدود من الموارد المائية على الصعيد العالمي. وبصفة عامة تتصل المشاكل بالتشبع المفرط بالمياه والملوحة والانخفاض المفرط لمنسوب المياه تحت الأرض؛ وزيادة تراكم الملوثات في المياه الجوفية؛ وارتفاع المباني العمرانية، وتكاليف تشغيل وصيانة نظم الري؛ وعدم كفاية الصيانة واسترداد التكاليف؛ وتكاثر الآفات وزيادة المخاطر الصحية بسبب الأمراض المنقولة بالمياه؛ وانخفاض مستوى الكفاءة في استعمال المياه؛ وخاصة، توزيع الفوائد على المستخدمين بطريقة غير ملائمة.

٣٢ - وحتى مع زيادة التوسع في استخدام الري، لا يزال الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية في العالم يعتمد على الأمطار الطبيعية. لذلك فإن القضية الأساسية فيما يتعلق بزيادة الانتاجية واستدامتها في المناطق التي تعتمد على الأمطار هي كيفية تحقيق زيادة قصوى في المحافظة على الأمطار الطبيعية وفي الانتفاع بها، فضلا عن استحداث وتطبيق التكنولوجيات اللازمة للمحافظة على التربة المتكاملة والمياه والمحاصيل وإدارة المواشي بما يتمشى واستدامة البيئة على مستوى الأسرة المعيشية الزراعية. وينبغي في هذا النهج أن يستهدف خفض المخاطر إلى الحد الأدنى والتحكم فيها وتحقيق الكفاءة المثلى في الانتفاع بالموارد الطبيعية.

٣٣ - وتشمل صيانة نوعية التربة عدة عوامل، منها الحد من تآكل التربة واستخدام المغذيات؛ واستعادة معدلات المواد العضوية أو المحافظة عليها أو زيادتها داخل التربة؛ ومنع الإفراط في تحميص التربة وتكاثر الآفات والأعشاب الطفيلية، والمحافظة على التنوع البيولوجي. ويحتوي الجزء الأكبر من التربة في المناطق الاستوائية الرطبة على قدر ضئيل للغاية من المادة العضوية، بمجرد إزاحة غطائها الطبيعي ألا وهو الغابات، ولذا فإن من المهم اتخاذ تدابير واعية لزيادة هذا المحتوى.

٣٤ - وفي مناطق الروابي والجبال لا تعتبر العديد من تدابير التحكم اللازمة لخفض الانسياب على سطح الأرض وزيادة اختزان الرطوبة في التربة إلى الحد الأقصى في مناطق الروابي فعالة إلا حينما تشكل جزءاً لا يتجزأ من نهج شامل إزاء خطوط تقسيم المياه. ويشمل ذلك تخطيط استغلال الأراضي، وإدارة المناطق المحمية، وغرس الغابات، والتحكم في السيول، وإقامة وحدات صغيرة للطاقة المائية، والمحافظة على التربة والمياه، والتحكم في تغذية التربة، والحد من الرعي، والحراثة الزراعية، وتحسين التنوع البيولوجي، ومكافحة الآفات بشكل متكامل، وتحسين الهياكل الأساسية العمرانية والمؤسسية. وتعتبر فلاحه البساتين وإنتاج الزهور والمحاصيل المخصصة للمرتفعات من المنتجات التي قد تجد سوقاً جذابة، في الداخل والخارج معاً. ومن الأنشطة التي قد تؤدي إلى تنوع اقتصاد المناطق الجبلية تربية دود القز وصناعة الألبان وتربية النحل والدواجن والأسماك وزراعة الفطر وتربية الحيوانات البرية والصناعات اليدوية والمنزلية. ويمكن بسهولة أن تتحول السياحة في المناطق التي يسهل الوصول إليها والسياحة الاقتصادية (الترحال وما إلى ذلك) إلى مصادر للعمالة خارج القطاع الزراعي.

٣ - التجارة والأمن الغذائي

٣٥ - الآثار التي تترتب على البلدان النامية على تحرير التجارة بفضل اتفاقات جولة أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف ذات نوعين: الآثار الناشئة، إلى حد كبير، عن التغيرات التي طرأت على الأسواق العالمية من جراء خفض الحماية في البلدان المتقدمة النمو، وتلك الناشئة عن اعتماد سياسات سمحت بها الوثيقة الختامية.

٣٦ - ومن المتوقع أن يفضي خفض الدعم المقدم إلى منتجات المناطق المعتدلة إلى خفض الناتج في البلدان المتقدمة النمو إلى أقل مما كان سيكون عليه لو لم يحدث هذا الخفض، مما يؤدي بالتالي إلى ضغط يفضي إلى زيادة أسعار الأسواق العالمية وخفض فوائض الأغذية. وبمقدار تأثير هذه الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على المنتجين في البلدان النامية، يمكن توقع حدوث زيادة في إنتاج هذه السلع الأساسية.

٣٧ - وثمة آثار متوقعة أخرى على البلدان النامية هي ما يلي:

(أ) التغيرات التي يتوقع حدوثها في صافي الحاصلات التصديرية للبلدان النامية فيما يتعلق بمنتجات المناطق المعتدلة والاستوائية معا تعتبر صغيرة نسبيا؛

(ب) رغم أنه ليس من المتوقع أن تحقق جميع البلدان النامية مكاسب تجارية صافية من تحرير التجارة الزراعية، فإن كافة المكاسب الكلية للبلدان النامية سترجح إزاء خسائرها؛

(ج) تتركز المكاسب والخسائر المتوقعة، سواء من حيث المنتجات أو المناطق الجغرافية، بحيث تستفيد منها البلدان المرتفعة أو المتوسطة الدخل أكثر من استفادة البلدان الأفقر؛

(د) تتركز الخسائر المتوقعة للبلدان النامية في افريقيا الى حد كبير، بينما تتركز المكاسب المتوقعة في أمريكا اللاتينية وآسيا. وإلى حد كبير تعود خسائر افريقيا الى تقلص الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها في أسواق البلدان المتقدمة النمو بموجب نظام الأفضليات المعمم واتفاقية لومي وترتيبات تجارية أخرى؛

(هـ) سوف يتحدد حجم صافي المكاسب التجارية التي تعود الى البلدان النامية من جراء تحرير التجارة الزراعية بمقدار الخطوات التي تقدم عليها في عملية الإصلاح وذلك بالتخلي عن بعض السياسات المباشرة وغير المباشرة التي أدت الى التمييز ضدها في مجال الزراعة سابقا.

٣٨ - وفيما يتعلق بالخسائر المحددة التي سوف تتكبدها أقل البلدان نموا وأي بلد مستورد صاف للغذاء بين البلدان النامية فإنه يمكن، من حيث المبدأ، أن يسهم القرار المتعلق بالوثيقة الختامية التي تجسد نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في مساعدة هذه المجموعة من البلدان في حالة ارتفاع أسعار الأغذية وفواتير الواردات على الصعيد العالمي، وذلك بفضل وسائل من قبيل تعزيز المساعدة المالية للتنمية الزراعية وزيادة المعونات الغذائية.

٣٩ - ومن حيث المبدأ، تعتبر الضوابط التي فرضت فيما يتعلق بالإعانات والقيود التصديرية هامة لأنها تقرب بين شروط التجارة في القطاع الزراعي والشروط المفروضة في قطاعات أخرى. وبالتالي فإن البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة النمو ستواجه مجموعة متغيرة من الخيارات السياسية. بيد أنه فيما يتعلق بمعظم البلدان النامية فإن أية مبادرات في مجال السياسات العامة سوف يتم القيام بها في إطار برامج التكيف الهيكلي.

٤٠ - وبصفة عامة تقتضي التأثيرات المتبادلة الناشئة عن التغيرات التي تطرأ على البيئة التجارية العالمية وبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية تحويل التركيز في برامجها بعيدا عن المحاولات الرامية على التأثير على آلية الأسعار. ومن المرجح أن يكون التحول اللازم نحو الاستثمار في الهياكل الأساسية

للاقتصاد الزراعي، بما في ذلك وضع برامج لتطوير خدمات التسويق ومرافق التخزين وإتاحة إمكانية الحصول على الائتمان للسكان الريفيين.

٤١ - بيد أن اتباع سياسات الزراعة المستدامة والتنمية الريفية بواسطة قلة من البلدان فقط لا يعد نهجا وافيا بالغرض. كما إن فرض ضرائب تهدف إلى أن يتحمل المنتجون في بلد ما كامل التكاليف البيئية داخليا قد يفضي ببساطة إلى جعل الإنتاج يتركز في البلدان التي يجري فيها إغفال هذه التكاليف. ومن أجل تجنب ذلك يمكن الأخذ بنهجين: أن تحاول البلدان، في إطار النهج الوحيد الجانبي، اعتماد سياسات تقصد إلى تحقيق المساواة لدى معاملة المنتجين المحليين والأجانب فيما يختص بفرض ضرائب محلية على البضائع المحلية والمستوردة معا. وبموجب النهج المتعدد الأطراف ستكون للبلدان التي تنتهج سياسات ترمي إلى تحويل التكلفة إلى الداخل قدر من الضمان يتمثل في أن البلدان الأخرى ستفعل الشيء ذاته، أي سوف تتخذ خطوات مماثلة لجعل الأثر على الموقف التنافسي للمنتجين في بلدان أخرى ضئيلا.

٤٢ - وفيما يتعلق بمدى إتاحة الأغذية في البلدان النامية، لا يلزم أن تكون للوصفات التي ترسمها السياسات المتبعة وترمي إلى اتساق البيئة والتجارة وانتهاج السياسات البيئية الملائمة آثار كبيرة على معدل إنتاج الأغذية. وذلك لأن الإجهاد البيئي في البلدان النامية ينصب أساسا على الضغط من أجل استخدام الأراضي الهامشية، التي تتعرض لتآكل التربة أو فقدان خصوبتها، ومن أجل تكثيف استخدام الأراضي المروية، مما يفضي إلى التشجيع المفرط بالمياه وإلى ملوحتها. ومن شأن اتباع سياسة ترمي إلى استصلاح الأراضي البور أو استعادة الغطاء النباتي الملائم أن تفضي إلى خفض المنتج إلى حد ما على المدى القصير ولكنها تكاد لا تفعل ذلك إطلاقا على المدى الطويل. أما في الأراضي الأكثر خصوبة فمن المرجح أن تختار معظم البلدان النامية انتهاج سياسات بيئية تقييدية للغاية، طالما ظل معدل دخلها وأمنها الغذائي منخفضا.

٤٣ - وفيما يتعلق باستقرار الإمدادات، لابد أن تؤدي الممارسة البيئية الجيدة بالاقتران مع انتهاج سياسات تجارية أكثر تحررا، إلى المساعدة في تحقيق الاستقرار في مجال المؤن الغذائية وذلك بتركيز الجهود على المناطق الأكثر خصوبة مع اتباع طرق أكثر استدامة في مجال الإنتاج، وهو ما يؤدي عادة إلى زيادة تنوع المنتجات وإلى ممارسات أخرى تؤدي إلى استقرار الناتج.

٤ - الاستنتاجات والتوصيات

٤٤ - فيما يتعلق بالأمن الغذائي المستدام لسكان متزايدين النمو، وافق المجلس على الاستنتاجات والتوصيات التالية:

(أ) سوف يتعين زيادة الاستثمار العام والخاص في البنية الأساسية الزراعية، بما في ذلك الري والصرف، والطاقة الريفية، والنقل، والأسواق؛ وينبغي في هذا الصدد وضع خطة طويلة الأجل من أجل

استصلاح العشرة ملايين كيلومتر مربع في افريقيا التي ضاعت في افريقيا بعد أن اجتاحتها ذبابة تسي تسي؛

(ب) ينبغي أن تهئ الحكومات مناخا اقتصاديا مواتيا للإنتاج في القطاع الخاص يتيح استمراره من الناحية البيئية، وتوزيع الأسمدة والبذور والمواد الكيميائية الزراعية ومعدات الزراعة، مع ترشيد استخدامها ومراعاة ضرورة خلق فرص عمل في المناطق الريفية؛

(ج) ينبغي زيادة الاستثمار العام والخاص في تنمية الموارد البشرية والبنية الأساسية للنقل والاتصالات، وإزالة التحيز ضد التصدير، وذلك من أجل تيسير خلق فرص العمل وتشجيع الصادرات غير الزراعية في البلدان النامية التي تعاني من عجز غذائي؛ ويتعين في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص لتلافي الخسائر التي تحدث أثناء الحصاد وبعده؛

(د) ينبغي على الحكومات زيادة الاستثمار في تعليم المرأة وصحتها وفي البرامج الرامية إلى خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع؛ وينبغي عليها أيضا أن تزيل العوائق القانونية والواقعية التي تعترض طريق النساء اللاتي يقمن بمشاريع خاصة، بما يكفل حقهن في امتلاك الأرض والدخول في اتفاقات ائتمانية تجارية بأسمائهن؛ وينبغي تقديم الدعم الكامل للتدابير الموصى بها في خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يتعلق بالمساواة والعدالة بين الجنسين وبعمل المرأة، وتنفيذها على جميع المستويات؛

(هـ) لا بد أن تكون بيئة السياسات العامة مواتية إذا ما أريد للاستثمار الزراعي أن يحقق النتائج المرجوة منه. وذلك يعني استمرار الاهتمام بسياسات تسعير المدخلات والنواتج في سياق التكيف الهيكلي، مع التركيز بصورة جديدة على حقوق المستخدمين؛

(و) من الأهمية بمكان ألا يقتصر الأمر على عكس الاتجاه الحالي المتمثل في تراجع دعم البحوث وتطوير التكنولوجيا، بل ينبغي أن يمتد إلى زيادة تعزيز القدرات على جميع المستويات؛ وبصفة خاصة، ينبغي مساعدة البلدان النامية في تطوير قدراتها على البحث والتطوير في ميدان التكنولوجيا الحيوية؛

(ز) ينبغي لإدارة مياه الأمطار في المناطق الزراعية بغية زيادة التسرب، وجمع مياه الأمطار الزائدة وإعادة معالجتها في المراحل الحرجة من احتياج المحاصيل للمياه، أن يشكل محور تطوير التكنولوجيا في المناطق التي تعتمد على الأمطار؛

(ح) ينبغي توفير الدعم الدولي للبحوث في مجال الإمكانية التقنية والجدوى الاقتصادية لاستخدام الطاقة الشمسية في توفير الطاقة لمنشآت تحلية المياه من أجل توفير المياه اللازمة لإنتاج الغذاء في المناطق الساحلية القاحلة؛

(ط) الأطراف المتعاقدة الخاصة في اتفاقية التنوع البيولوجي مدعوة لمواصلة تطوير نظام حقوق الملكية الفكرية الوارد في المادة ١٦ من الاتفاقية، ضمانا لحصول بلدان المنشأ، بشروط تساهلية، على التكنولوجيات التي يتم التوصل إليها باستخدام مواردها البيولوجية، ومن أجل توفير التعويض على أساس حقوق المزارعين؛

(ي) ينبغي للحكومات أن تشجع على مشاركة المجتمع المحلي النشطة في جميع مراحل تخطيط وإدارة استخدام الموارد الطبيعية في أنشطة إنتاجية، من خلال نهج قاعدي يشمل تشجيع جماعات المستخدمين، وبخاصة النساء؛ وينبغي أن يتم توصيل التكنولوجيات الجديدة باستخدام نهج يقوم على نظم المشاركة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى توجيه الاستثمارات إلى الفئات المقصودة، حسب الاقتضاء؛

(ك) ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر دعما ماليا أوفى للبرامج التي تعزز إنتاج الأغذية وزيادتها في البلدان النامية التي تعاني من عجز غذائي، وللبرامج التي تمكن البلدان النامية من الاستفادة من الفرص الجديدة التي يتيحها تحرير التجارة؛

(ل) الاتفاقات البيئية الدولية المتصلة بالسلع الأساسية هي إحدى الأدوات الممكنة التي اقترحت لتلافي الآثار التنافسية المعاكسة الناجمة عن تحميل الشركات بالتكاليف البيئية لنشاطها. ويحتاج هذا النهج إلى مزيد من العمل لاختبار جدواه الاقتصادية والسياسية؛

(م) لما كان من الممكن أن تتراجع مستقبلا مخزونات الغذاء في العالم نتيجة لخفض الدعم في البلدان المتقدمة النمو وأن تقلص إمدادات المعونات الغذائية - لأن المعونات الغذائية ترتبط تاريخيا بمستوى المخزونات - فإن البلدان ينبغي أن تستفيد من أحكام البيان الختامي التي تسمح بالإنفاق على بناء مخزونات الأمن الغذائي، بما فيها تلك المخصصة لأغراض المعونات الغذائية. وقد تسعى البلدان أيضا إلى تحقيق استقرار الأسعار من خلال استخدام آليات وقائية، ومن خلال تنويع تعريفات الاستيراد في إطار الحدود القصوى المتفق عليها، وكذلك من خلال اللجوء إلى أدوات السوق التي تحد من المخاطر؛

(ن) ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لتوفير قدر كاف من المعونات الغذائية والمساعدات المالية لمساعدة البلدان الفقيرة في تمويل ارتفاع تكلفة وارداتها الغذائية الناجم عن تحرير التجارة في الأجل القصير، وتعزيز الإنتاج المحلي في الأجل الطويل؛

(س) ينبغي توفير مساعدات قصيرة الأجل لمساعدة المزارعين في الأراضي الهامشية على التكيف مع انتهاج أنماط الإنتاج الأكثر استدامة، ومساعدة فقراء المستهلكين الذين يواجهون ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

باء - التجارة والتنمية: ضرورة التعزيز المتبادل

١ - مقدمة

٤٥ - برزت العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية باعتبارها واحدة من أهم القضايا المطروحة على جدول الأعمال الدولي. وأدى وضع جدول أعمال القرن ٢١ ومفاوضات اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تسليط الضوء على المصاعب التي تنطوي عليها عملية التوفيق بين أهداف التجارة الدولية والأهداف البيئية. والمناقشات التي دارت في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ثم في المؤتمر نفسه، شددت على مخاوف كثير من البلدان النامية من أن الشواغل البيئية في الشمال يمكن أن تؤدي إلى شكل جديد من أشكال المشروعية، وإلى نوع من "الحماية الخضراء" في مجال التجارة. وقد اتفقت أطراف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أن التنمية المستدامة تتطلب بصفة عامة نظاما تجاريا متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والعدالة والأمان وعدم التمييز وبالقدرة على التنبؤ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حذرت تلك الأطراف من استخدام القيود أو التشويوهات التجارية كوسيلة لمعادلة فروق التكلفة الناشئة عن الاختلافات في المعايير والأنظمة البيئية. وفي إشارة غير مباشرة إلى قرار الفريق المعني بأسماك التن، وافقت الأطراف على رفض الإجراءات الانفرادية في معالجة التحديات البيئية خارج نطاق ولاية البلد المستورد، واختارت التعاون الدولي بدلا من ذلك.

٤٦ - وفي الفصل الثاني وغيره من فصول جدول أعمال القرن ٢١، اتفق أيضا على أن التنمية المستدامة تتطلب إصلاحات داخلية ومساعدات دولية في مجالات من قبيل التنمية الاقتصادية، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم أسعار السلع الأساسية، والإدارة البيئية، ونقل التكنولوجيا، والتمويل (تخفيف أعباء الدين، والاستثمار الأجنبي، والمساعدة الإنمائية الرسمية)، وبناء القدرات المؤسسية. وقد تبنى جدول أعمال القرن ٢١ الرأي القائل بأن حماية البيئة وتحرير التجارة يمكن أن يعزز كل منهما الآخر، شريطة أن يتاح وضع وإنفاذ قواعد تحول دون حدوث تعارض بينهما.

٤٧ - وقد أثارت المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية جدالا عاما حيويا بشأن العلاقة بين التجارة والتنمية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. وأدى احتياج الرئيس كلينتون إلى تأمين التأييد من جانب أنصار البيئة من أجل التصديق على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع "اتفاق جانبي" خاص بالبيئة يشمل إقامة لجنة بيئية لأمريكا الشمالية. وبذلك كان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أول اتفاق تجاري يشمل شروطا بيئية محددة.

٤٨ - وأخيرا، وصلت البيئة إلى جولة أوروغواي. ورغم أن القضايا البيئية لم تلعب إلا دورا ضئيلا في المفاوضات، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، بمساعدة بعض البلدان الأوروبية، راحت تلج من أجل أن تبدي الأطراف المتعاقدة إشارة ما تدل على استعدادها لإعطاء أولوية أعلى للقضية. وبناء على ذلك، فقد دعا إعلان مراكش إلى إنشاء لجنة معنية بالتجارة والبيئة في المنظمة العالمية للتجارة المنشأة حديثا.

٢ - الجدل حول التجارة في مواجهة البيئة

٤٩ - يرى خبراء التجارة أن تحرير التجارة قد حقق نجاحا ملحوظا. فمنذ إنشاء الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، انخفضت التعريفات الجمركية، حسب تقديرات أمانة الغات، من ٤٠ في المائة في المتوسط إلى حوالي ٥ في المائة، وزادت التجارة العالمية بنسبة ٥٠٠ في المائة تقريبا، وهي ضعف الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وما كان يمكن أن تتحقق الزيادة المطردة في الدخل العالمي، التي تمتعت بها بلدان عديدة في فترة ما بعد الحرب، لولا التوسع الهائل في التجارة العالمية. أما الدعوات التي تنادي بفرض قيود تجارية على أساس بيئي فهي استثناءات من الاتجاه الثابت نحو تحرير التجارة، وهو الاتجاه الذي يتردد المشتغلون بالتجارة في عكس اتجاهه. وما يقترحه بعض أنصار البيئة من استثناءات جديدة واسعة النطاق من تلك القواعد، استنادا إلى أفكار من قبيل التكاليف البيئية والاستدامة، يطرح طائفة من المشاكل الجديدة التي يتردد صانعوا السياسات التجارية في تناولها. ويخشى المشتغلون بالتجارة من ارتداء أنصار البيئة في أحضان الحمائيين.

٥٠ - ومن الناحية الأخرى، فإن أنصار البيئة يعترضون على تحرير التجارة دون تعزيز تدابير الحماية البيئية، وذلك تأسيسا على أربع فرضيات رئيسية:

(أ) دون ضمانات كافية، يمكن أن تتسبب التجارة في أضرار بيئية بتشجيعها النمو الاقتصادي بما يتجاوز حدود الاستدامة؛

(ب) كثيرا ما ينطوي تحرير التجارة على اتفاقات للتمكين من الوصول إلى الأسواق مما يمكن استخدامه للقفز على التشريعات البيئية المحلية؛

(ج) ينبغي أن تتوافر القيود التجارية كأداة لتعزيز الحماية البيئية على اتساع العالم، وبخاصة لمعالجة المشاكل العالمية؛

(د) أن البلدان التي تتسم معاييرها البيئية بالتراخي تتمتع بميزة تنافسية في السوق العالمية وتضغط على البلدان ذات المعايير البيئية المحكمة للتقليل من صرامة شروطها.

٥١ - ولسوء الطالع، وقع الحوار بشأن التجارة والبيئة في خطر السقوط في نفس الفخ الذي وقع فيه معظم النقاش بشأن هذا الموضوع في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. فدون وجود جدول أعمال موفق بالكلية في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، تبدأ المناقشة بالدوران حول تحقيق التوازن، بدلا من تحقيق التكامل، بين الاهتمامات التجارية والبيئية. وفي كثير من الحالات، يتجه النقاش صراحة إلى الجمود في إطار توضع فيه التجارة في مقابل البيئة.

٥٢ - ولدى انعدام وجود سياسات تكاملية مناسبة، يمكن أن يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى زيادة العوامل الخارجية البيئية السلبية. ويصبح ذلك في تباين مع الحاجة الماسة إلى معالجة التحديات البيئية العالمية، كنضوب طبقة الأوزون، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، ونقل شحنات المواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة، وتدمير الغطاء النباتي. لذلك يتعين على جميع السياسات الاقتصادية، بما فيها السياسات المتعلقة بالتجارة، أن تحسب حساباً للبيئة.

٥٣ - وبناء على ذلك فإن التنمية المستدامة لا تتطلب النمو فحسب بل تتطلب كذلك قدراً كبيراً من التغيير في نوعية النمو لجعله أقل تركيزاً على المواد الأولية والطاقة وجعل النمو الاقتصادي أكثر انصافاً بكثير. وتتطلب التنمية المستدامة اتخاذ تدابير تمكن من الحد من النمو السكاني واحترام حقوق الأجيال المقبلة. كما تتطلب اتخاذ تدابير بغرض تخفيض استهلاك المواد الأولية والطاقة في البلدان المتقدمة النمو، مما لا يترتب عليه بالضرورة انخفاض مستويات المعيشة، مع فسخ المجال للبلدان النامية بتوسيع نطاق استخدامها لتلك السلع. وتتطلب اتخاذ تدابير من شأنها التخفيض إلى حد كبير من التلوث في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من خلال التطوير والنشر التكنولوجيين بدعم دولي. وهذه التغييرات مطلوبة عالمياً كجزء من صفقة التدابير المترابطة للمحافظة على رصيد الأرض من رأس المال البيولوجي، وتحسين توزيع الدخل، وتخفيض سرعة تأثرنا من الناحيتين الاقتصادية والبيئية.

٥٤ - ومن بين العوامل الهامة في التحول نحو التنمية المستدامة، توجيه مبالغ كبيرة من رأس المال من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وتحسين استعمال الموارد الوطنية في البلدان النامية. ويلزم أن تغير كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من نوعية النمو الاقتصادي. فالتكاليف السنوية لتلافي حالات العجز الاجتماعي الهائلة في العالم النامي في مجالات الإمداد بالمياه والإسكان والمؤن الغذائية والتعليم، وجعل الانتقال إلى التكنولوجيات الأقل اعتماداً على الموارد المكثفة والأكثر كفاءة من الناحية البيئية، قدرت في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بمبلغ ٦٠٠ بليون دولار، بما في ذلك حوالي ١٢٥ بليون دولار تذهب على شكل منح أو بشروط تساهلية من المجتمع الدولي. ولا يستهان بالاستثمار الأجنبي المباشر. ففي ظل الظروف الصحيحة، يمكن أن يمكن أن يوفر مبالغ كبيرة من رأس المال والتكنولوجيات الجديدة. غير أنه حتى لو كان ذلك قيد التحقق، فإن معظمه سيكون متركزاً تركيزاً بشدة في بلدان قليلة نسبياً.

٥٥ - ونتيجة لذلك، سوف يلزم أن يأتي كثير من الموارد المخصصة للتنمية المستدامة عن طريق زيادة التجارة والوصول إلى السوق، وتوفير شروط معقولة للتوصل إلى مزيد من التكنولوجيات ذات الكفاءة من ناحيتي الموارد والطاقة.

٥٦ - وقد ركزت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثانية، على التدابير الرامية إلى تعزيز التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وأبرزت الحاجة إلى تناول أي جهود من شأنها أن تجعل التجارة والبيئة تدعم أحدهما الأخرى في إطار التعاون المتعدد الأطراف بغية تجنب النزعة الحمائية المقنعة تحت اسم المعايير البيئية، مع الاحتفاظ بقدرة البلدان على اتباع مستويات عالية من الحماية البيئية والمشاركة عليها،

وتعزيز هذه القدرة. كما أكدت اللجنة على الحاجة إلى مراعاة الظروف الخاصة بالبلدان النامية ومتطلباتها الإنمائية لدى تحركها نحو تحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً.

٥٧ - وأنشأ المعهد الدولي للتنمية المستدامة مؤخراً فريقاً واسع التمثيل لوضع مجموعة من المبادئ لرصد الاتجاهات السائدة في أوساط التجارة والبيئة والتنمية. وقد صممت مبادئ المعهد بحيث تساعد على كفالة أن تكون الاتفاقات التجارية في المستقبل مصممة بهدف تشجيع الانتقال إلى التنمية المستدامة. وركز الفريق أعماله على ثلاثة افتراضات رئيسية هي:

(أ) ضرورة التخفيف من الفقر: فلا يمكن إحراز التنمية المستدامة على صعيد عالمي مع استمرار وجود الفقر على نطاق واسع؛ والتخفيف من الفقر هدف أساسي من أهداف التنمية، واهتمام رئيسي بالنسبة للسياسات البيئية؛

(ب) أهمية السياسات البيئية: فالسياسات البيئية المحلية والدولية ذات أهمية فائقة بالنسبة لجميع جوانب التنمية المستدامة؛

(ج) دور تحرير التجارة: فالعوائق في وجه التجارة يمكن أن تخلق عقبات في طريق تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وتحرير التجارة مكون هام من مكونات التقدم باتجاه التنمية المستدامة بالنسبة لجميع البلدان.

٥٨ - ووضع المعهد الدولي للتنمية المستدامة سبعة مبادئ انبثقت من هذه الافتراضات الأساسية وحث على اعتبارها كلاً مترابطاً تعزز أجزاءه بعضها بعضاً. وبشيء من التبسيط والتعديل، يمكن أن يقال أن هذه المبادئ تشجع على ما يلي:

(أ) التكفل من الداخل على نحو تدريجي بالتكاليف البيئية غير المدفوعة، مع أخذ جميع الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تدخل في ذلك بعين الاعتبار؛

(ب) تحقيق درجة أكبر من الإنصاف بين الشمال والجنوب من خلال بناء القدرات، والتخفيف من عبء الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية، وتحرير التجارة، ونقل التكنولوجيا؛

(ج) اتخاذ تدابير خاصة للمحافظة على السلامة البيئية، وتجنب الضرر غير القابل للإصلاح الذي يلحق بأنواع النبات والحيوان، وحماية المناطق ذات القيمة، حيث لا يمكن أن تتحقق هذه القيم على نحو كاف بواسطة التكفل الداخلي بالتكاليف؛

(د) الاعتماد على الجهات الفرعية واتخاذ القرارات على أدنى مستويات السلطة مع تحقيق الفعالية. ومن شأن ذلك أن يفسح المجال لوجود معايير تفاضلية داخل البلدان أو بين البلدان تعكس الفروق في الظروف البيئية أو الأولويات الانمائية. ومما يضعف هذا المبدأ القيود التي تفرضها على السيادة الآثار البيئية التي تتجاوز الحدود المحلية؛

(هـ) تحقيق مزيد من التعاون الدولي ووضع إجراءات لتسوية المنازعات تكون أكثر انفتاحاً وفعالية وحياداً؛

(و) اللجوء إلى أفضل أشكال المعرفة ليكون أساساً لاتخاذ القرارات واستخدام مبدأ الحذر في حال غياب اتفاق علمي؛

(ز) حصول جميع الأطراف المتأثرة أو المعنية على المعلومات في الوقت المناسب وببسر وعلى الوجه الأكمل، وتحقيق المشاركة الشعبية والمساءلة في عملية اتخاذ القرارات.

٥٩ - إن الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") يدعو إلى التفكير في عدد من مظاهر الترتيبات المؤقتة الحالية التي يمكن إدخال التحسينات عليها. ويلزم أن تحرر منظمة التجارة العالمية الكفاءة اللازمة لتقييم أثر السياسات البيئية على التجارة وأثر السياسات التجارية على البيئة. وقرار إنشاء منظمة التجارة العالمية يدعو إلى إيجاد لجنة للتجارة والبيئة ولجنة للتجارة والتنمية، وفي ذلك ترتيب قد يجعل تكامل الاهتمامات البيئية في السياسات التجارية والانمائية صعباً. وفيما مضى، كانت عمليات الغات ينقصها الوضوح. فاجتماعات الغات كانت تعقد خلف أبواب مغلقة، بينما اجتمعت أفرقة حسم المنازعات سرا وكانت تقاريرها في غالب الأحيان لا تنشر رسمياً إلا بعد أن يستعرضها مجلس الغات. أما المنظمات غير الحكومية وممثلو المصالح التجارية والعمال فلم يكونوا يدعون إلى الحضور.

٦٠ - إن المسائل السياسية المحددة التي ينطوي عليها الترابط بين التجارة والبيئة معقدة ومتنوعة للغاية. ولا ينطوي حلها على تنظيم الخبرة التجارية فحسب، بل يتطلب أيضاً خدمات الاختصاصيين والعلماء البيئيين في مجالات كعلم المناخ، والتنوع البيولوجي، والسموم، ووضع سياسات بيئية وطنية ودولية. ففي حالة الاحترار العالمي، تم التغلب على بعض التعقيدات السياسية بفضل إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وأوصت لجنة التنمية المستدامة أنه يلزم تحقيق تعاون وثيق بين الغات/منظمة التجارة العالمية، ولجنة التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وينبغي للخبراء في مجالي البيئة والتجارة أن يجتمعوا في ندوة تكون لها ولاية لإجراء وتنسيق وتحليل الدراسات العلمية ذات الصلة بالعلاقة المتبادلة بين التجارة وحماية البيئة. وبناء على أساس علمي سليم، ينبغي أن يقدم هذا الفريق عندئذ توصيات إلى لجنة التنمية المستدامة ومنظمة التجارة العالمية بشأن أفضل طريقة تكفل التعزيز المتبادل بين التجارة والبيئة.

٦١ - ويجب تحقيق مزيد من الانفتاح في عملية حل المنازعات نفسها، وإلا فستظل تتعرض للهجوم من جانب المجموعات البيئية وبعض الحكومات. فالمجموعات والتحالفات التي ظهرت منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية باتت مشتركة في منديات دولية أخرى لديها الكثير مما تستطيع تقديمه الى التجارة وعملية التنمية المستدامة، لا سيما المنظمات القائمة على المجتمعات الصغيرة، والمنظمات التجارية ومنظمات تحديد المقاييس.

٦٢ - وقد برزت مسألة هامة أخرى هي وضع العلامات الايكولوجية. ففي سوق عالمية تزداد عالميتها، تزيد باطراد أهمية أفضليات المستهلكين التي تتبلور بوسائل اجتماعية كوضع العلامات الايكولوجية. غير أن معايير وضع العلامات الايكولوجية القائمة على أساليب الانتاج والتجهيز، لا سيما إذا كانت مستندة الى منهجية صارمة، قد تصبح عوائق تجارية مقنعة. وفي مقابل ذلك، قد تتقوض مصداقية نظم وضع العلامات الايكولوجية إذا كثرت النظم المختلفة. وقد اتخذت عدة مبادرات في ميدان الحراجة، كمبادرة مجلس رعاية الحراج لوضع معيار لوضع العلامات الايكولوجية في ميدان الحراجة يكون مقبولا على نطاق واسع، والجهود المماثلة التي تبذلها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. لكن هذه المبادرات تعوزها المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية.

٣ - الاستنتاجات والتوصيات

٦٣ - فيما يتعلق بالتجارة والبيئة، اتفق المجلس على الاستنتاجات والتوصيات التالية:

(أ) إن الحكومات مدعوة لأخذ المبادئ الموصوفة أعلاه بعين الاعتبار في جهودها المبذولة باستمرار لكفالة الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة.

(ب) إن لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية التابعتين لمنظمة التجارة العالمية مدعوتان الى العمل معا على نحو وثيق. وينبغي أن يكون في لجنة التجارة والبيئة عدد متساو من الممثلين عن وزارات التجارة ووزارات البيئة.

(ج) أن تقوم لجنة التجارة والبيئة بمنح مركز المراقب الى لجنة التنمية المستدامة على نفس الأساس الذي منحت فيه هذا المركز الى سائر المراقبين النظاميين.

(د) أن يوضع في الاعتبار فريق الخبراء الحكومي الدولي للبيئة والتنمية والتجارة الذي أنشأته منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بولاية لإجراء وتنسيق وتحليل الدراسات العلمية ذات الصلة بالعلاقة المتبادلة بين التجارة وحماية البيئة. وإذا أقيم هذا الفريق على أساس علمي سليم ينبغي له أن يضع توصيات للجنة التنمية المستدامة ومنظمة التجارة

العالمية وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة بشأن أفضل السبل لجعل التجارة والبيئة تعزز كل منهما الأخرى.

(هـ) أن تشجع منظمة التجارة العالمية على فتح اجتماعاتها، بما فيها الاجتماعات المخصصة لتسوية المنازعات، أمام المراقبين من المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المواطنين، ومنظمات وضع المقاييس، ودوائر التجارة والأعمال،

(و) أن يوجه اهتمام جدي إلى منح منظمة التجارة العالمية مركز الوكالة المتخصصة بموجب المادة ٥٧ من ميثاق الأمم المتحدة بما يكفل إقامة الروابط المناسبة مع الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

(ز) ينبغي النظر في إنشاء وحدة مؤقتة لخدمة لجنة التجارة والبيئة في أمانة منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن تزود هذه الوحدة بالموظفين بواسطة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة بغية تعزيز الخبرة لدى أمانة منظمة التجارة العالمية.

(ح) وفيما يتعلق بوضع العلامات الإيكولوجية، فإن لجنة التنمية المستدامة مدعوة إلى تشجيع الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على التعاون في تصميم برامج وضع العلامات الإيكولوجية بالنسبة لمختلف المنتجات ويمكن أن يكون ذلك فعالاً في تشجيع التجارة في سياق التنمية المستدامة.

ثالثاً - التعليم القائم على القيم اللازمة للاستدامة في سياق بناء القدرات

ألف - اعتبارات عامة

٦٤ - يبدو أن المسألتين الأساسيتين هما:

(أ) كيف تتم مساعدة الناس على فهم الطبيعة الحقيقية للتنمية المستدامة، والحد الأدنى من المتطلبات بالنسبة للمجتمعات المستدامة، والتغييرات المطلوبة في نمط حياة الفرد لتحقيق ذلك؛

(ب) ماهي أنواع القيم التي يحملها الأفراد وتقودهم إلى تحقيق الذات وتساعدهم على الإسهام في إقامة المجتمعات المستدامة.

٦٥ - ويلزم حل هاتين المسألتين قبل معالجة مسألة وضع المواد التعليمية، لأن القيم الاجتماعية يحددها الأفراد، رغم أنها تتأثر إلى حد كبير بالتعليم والإعلام.

٦٦ - إن الرضا الذاتي يأتي من احترام الآخرين؛ وتقدير الآخرين للفرد؛ والشعور بأن الفرد يسهم في المجتمع؛ وشعور الفرد بالقدرة على العبادة والكلام وممارسة قيمه دون خوف؛ والقدرة على التمتع بالحرية الشخصية والتحكم بكيفية تطوير حياة المرء وحياة أولاده وأحفاده. وتحظى المجتمعات المستدامة بالإيجاب عندما تؤدي القيم الفردية إلى التعاون بدلاً من التنافس؛ وعندما تقدم هذه المجتمعات قيم الرعاية الاجتماعية على المكاسب الفردية؛ وعندما تحترم الأرض والأشكال الأخرى من الحياة وتوفر أسباب العناية بها؛ وعندما تجعل الناس يرغبون في تقبل بعض القيود على الخيارات الشخصية من أجل غيرهم ومن أجل الأجيال المقبلة.

٦٧ - ولا بد من السعي إلى التنمية المستدامة في سياق ثقافي. وبعض المؤشرات بيئية وقابلة للقياس العلمي، كحالة التربة، وتوافر المياه وجودتها، والانتاجية الزراعية والتنوع البيولوجي، ومستويات التلوث. والمؤشرات الأخرى اجتماعية وصناعية، كتوافر الطاقة واستعمالها، والانتاج الاقتصادي، وصحة البشر، وتوافر الرعاية الصحية والتعليم والهيكل الاجتماعي الأساسي. كما أن هناك مؤشرات مفاهيمية أخرى، ككفاية التقدير الاقتصادي لقيمة الموارد البيئية، وهذا في حد ذاته مفتاح للاستعمال المستدام. وقد ذكر أن الطاقة تتسم بأهمية أساسية بحيث يمكن استعمال وحدة الطاقة بمثابة عملة عالمية.

٦٨ - إن ميثاق الأمم المتحدة يلزم المنظمة بأن تسعى إلى تحقيق أمن عالمي. وينبغي ألا يفهم ذلك على أنه يعني النواحي العسكرية فحسب. فالأمن البيئي مفتاح للمستقبل. وتجنح الحكومات إلى النظرة القصيرة الأجل، ويلزم أن تأخذ الأمم المتحدة بيدها إلى التفكير بشأن وضع أساس للأمن على مدى ٤٠ سنة. وسيطلب هذا بدوره وضع تعريف لتوافر موارد البيئة، لاسيما من حيث المياه والانتاج الزراعي والطاقة. ويجب تصميم التعليم والإعلام بحيث يؤدي إلى إدراك هذا السياق للتنمية وإلى بناء القيم الفردية وأنماط الحياة التي يتطلبها المستقبل.

٦٩ - وقد شرعت مؤسسة روكفلر في برنامج لتكوين قيادة مدركة لمزايا التنمية المستدامة وذلك فيما بين الشباب من الإداريين الحكوميين، وكبار موظفي الشركات، وموظفي وسائل الإعلام، والجمعيات المهنية. ويغطي البرنامج عددا من البلدان من جميع أنحاء العالم، وصمم تنفيذه لاقامة روابط وطنية ودولية على حد سواء. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وجمعية كوستو على إيجاد شبكة تتألف من ١٠٠ مركز جامعي لتطوير الميدان الجديد "التقنية الأيكولوجية". ويقوم ذلك على الحاجة إلى تدريب الذين سيعملون في المستقبل في مجال صنع القرارات على اتخاذ نهج مشترك بين الاختصاصات إزاء تعزيز التكنولوجيا، بتقييم الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأخلاقية المترتبة على الابتكار والتنفيذ التكنولوجيين. وقد شرع مجلس الأرض والصليب الأخضر الدولي في مبادرة لحياء الجهود الرامية إلى إعداد ميثاق الأرض.

باء - النتائج والتوصيات

٧٠ - فيما يتعلق بالتعليم القائم على القيم اللازمة للاستدامة، وافق المجلس على النتائج والتوصيات التالية:

(أ) على جميع عناصر المجتمع، بما في ذلك العلماء، والمجموعات الدينية، ودوائر رجال الأعمال، وغيرها، أن تشارك في التعليم القائم على القيم، وينبغي أن يلتقي على صعيد واحد المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وممثلو الأمم المتحدة الاقليميون والوطنيون؛ مما يؤكد الأهمية الفائقة لتكوين الشبكات؛

(ب) يحتاج الأمر الى وضع استراتيجيات، وفي هذا الصدد، توفر البرامج الوطنية للتنمية المستدامة السياق اللازم للتعليم ونشر المعلومات العامة. وفي عدد من البلدان، تصدرت الحكومات المسيرة وجمعت القطاعات معا وأنشأت الشبكات. وساهمت الفئات الاجتماعية الرئيسية والأفراد الملتزمون مساهمة ايجابية في المساعدة على تشكيل هذه البرامج. فبغير هذا النوع من الاستجابة، لن تتحقق التنمية المستدامة؛

(ج) يجب أن تتكيف الاستراتيجيات الموضوعية لصالح التنمية المستدامة مع الثقافة والأعراف كما ينبغي أن تسعى لتأمين التزام الجمهور عن طريق التعليم والإعلام. ولا غنى في هذا المجال عن مراعاة ثقافة المجتمعات المستهدفة وأعرافها الأساسية لدى استخدام اللغة وسبل الاتصال بكل ما تنطوي عليه من دقائق وظلال؛

(د) جوهر الأمر هو أن يرى الأفراد أن التنمية المستدامة تتعلق بتعزيز نوعية الحياة، وليست مجرد ثروة مادية. ويجب أن تتصل مؤشرات التنمية المستدامة بتحقيق الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتلبية التطلعات الإنسانية الأساسية في إطار بيئة صحية تدار إدارة جيدة؛

(هـ) يلاحظ أن هناك تناقضات في موقف بعض الحكومات بالنسبة للتعليم والإعلام العام. فمن ناحية، تحظى المناهج المدرسية الرسمية باهتمام واسع للغاية من جانب الحكومات ويتم الترويج لها عن طريق الهيئات الرسمية. ومن ناحية أخرى، يترك التعليم غير النظامي الى حد كبير لوسائل الإعلام ويمكن أن تكون هذه الوسائل واقعة تحت تأثير الحكومات أو فئات تنطلق من دوافع سياسية أو يمكن أن تعتمد على الإيرادات من الإعلانات. ويجوز أن تعزز هذه التأثيرات أهدافا سياسية خاصة كما يمكن أيضا أن تروج النزعة الاستهلاكية، والانغمار في التنافس، ومعادلة الثروة النقدية بالنجاح. والمعضلة هي أنه يمكن للقيود المفروضة على وسائل الإعلام، مهما حسنت النوايا، أن تمثل بسهولة محاولات للدعاية المذهبية. وينبغي حث أجهزة التعليم غير النظامي على وضع واتباع معايير تسترشد بها في ترويجها للمعيشة المستدامة؛

(و) لا غنى عن تدريب المدربين، وبوسع الحكومات، بل ومن واجبها القيام بذلك. ومن الجهود المفيدة الأخرى، التعريف بالتقدم المحرز في التنمية المستدامة والقيم الفردية والأعمال الجماعية التي يعتمد عليها هذا التقدم، بحيث يمكن محاكاتها. ولكن يجب الاضطلاع بهذا الترويج بشيء من الحساسية الثقافية: فالقيم والنهج لا تنقل بسهولة بين مجتمعات مختلفة اختلافا كبيرا. وكثير من الاستراتيجيات والاجراءات التي يروج لها اليوم ليست أكثر من تكيفات مع الثقافة الغربية السائدة، وقد لا تكون ملائمة لاحتياجات العالم النامي؛

(ز) هناك خطر يتمثل في خداع الذات وهو منبثق عن دورة المؤتمرات الهامة التي أيقظت الوعي بمدى الحاجة الى التنمية المستدامة، ونتج عنها برامج عمل كثيرة، ولكنها لم تحل بعد المشكلة الحقيقية المتعلقة بتشكيل المجتمعات بغية التصدي لتحديات العالم بعد ٤٠ سنة من الآن. فلم يتطور بصورة كاملة وفعالة الشعور بالضرورات الملحة، ولم تكتسب بعد برامج العمل الشاملة قوة الدفع الكاملة. وينبغي وضع استراتيجيات وأنظمة تعليم ومعلومات يتم تشغيلها على آمد زمنية مختلفة لكي توجه الناس والمجتمعات الى تحقيق هذه الغاية؛

(ح) يجب أن تتضمن العملية التعليمية منظورا طويلا الأجل، يعترف بأن على العالم بعد ٤٠ سنة أن يحقق إعادة التشكيل الأساسية للموارد. ويجب على التعليم أن يتصدى للمشاكل المحددة التي تتعلق بالبيئة، مثل استخدام المياه والطاقة. ويجب أن توفر للمسؤولين عن الأرض في المستقبل المعارف العملية اللازمة للقيام بهذه المهام.

رابعاً - السبل العملية لعقد تحالفات

ألف - متابعة الاجراءات التي وافق عليها المجلس في دورته الثانية

٧١ - زادت الأمانة العامة من تبسيط الاستبيان الذي سبق وأن وافقت عليه الدورة الثانية للمجلس (E/CN.17/1994/13، المرفق)، وسوف يتم تعميمه على الحائزين على جائزة الـ ٥٠٠ العالميين التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإلى المشاركين في مؤتمر "شراكات من أجل التغيير" الذي عقد في مانشستر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وسوف ينظر المجلس في الردود في اجتماع مقبل. وقد ورد أكثر من ٤٠ رداً على توزيع تجريبي للاستبيان على أكثر من ٦٠ منظمة في شيلي بصفة خاصة. والنتائج الرئيسية لهذا التحليل هي:

(أ) يجب أن تدرج عملية إنشاء التحالفات في خطة عمل محددة ذات أهداف واضحة، وفترات واجراءات محددة بحيث يستطيع المشاركون اتباعها كما ينبغي تقييم مساهمات الأطراف؛

(ب) يجب أن تشكل عملية إنشاء التحالفات نفسها جزءاً من الإطار العام لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) يصعب إنشاء التحالفات ما لم يعرف الشركاء المحتملون عن أحوال بعضهم البعض. علماً بأن منظومة الأمم المتحدة غير معروفة جيداً وتحتاج وكالاتها إلى التعريف بدورها ومساهماتها المحتملة؛

(د) ينبغي أيضاً تعريف بالعناصر الأساسية للمجتمع المدني ومنظماته ومهامها بوصفها العناصر الفعالة في التنمية المستدامة؛

(هـ) ينبغي أن تكون الأمم المتحدة انتقائية في تعريف الكيانات التي تسعى إلى عقد تحالفات معها وبصفة خاصة؛

'١' ينبغي أن تحصل الكيانات على دعم كاف من أي قطاع من القطاعات التي تندب نفسها لتمثيله، كما ينبغي أن يتوافر لها خلفية مهنية كافية كل في مجاله؛

'٢' من المفضل إنشاء صلات، مع تجمعات المؤسسات على المستويات الوطنية أو الدولية؛

'٣' يمكن تيسير هذه العملية بفضل وجود السجلات الدولية أو الوطنية للكيانات المؤهلة على النحو الواجب؛

'٤' التحالفات تؤدي أحياناً وظيفتها على أفضل وجه على المستوى المحلي حيث يمكن للحكومات البلدية أن تنسق بين عناصر المجتمع المدني؛

'٥' التحالفات بين منظومة الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني أمر مستصوب في بعض الحالات، مثل مجالس التنسيق الوطنية للتنمية المستدامة أو الموائد المستديرة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

'٦' يمكن أن يكون لعمل هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني قيمته في إنشاء التحالفات بين الحكومات والمجتمع المدني؛

'٧' الأمم المتحدة بحاجة إلى تشجيع الإبداع التلقائي بين المنظمات الجماهيرية القائمة، بدلاً من التشجيع على إقامة مؤسسات جديدة من القمة إلى القاعدة؛

٨' ينبغي توخي الحذر عند إنشاء محافل جديدة موازية للتحالفات الوطنية أو الدولية القائمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

٩' التعليم هو عامل لضمان مساندة ومشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة؛

١٠' تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تساعد الحكومات على إنشاء آليات لحل النزاعات المتعلقة بالمسائل البيئية على الصعيدين الوطني أو المحلي؛

١١' يمكن أن يكون نشر المعلومات بشأن التجارب الإيجابية في مجال التنمية المستدامة، أمرا إيجابيا وقد يتم ذلك عن طريق مائدة مستديرة يشارك فيها من اكتسبوا هذه التجارب، وربما تعطي الأمم المتحدة الأولوية لتوسيع قاعدة بياناتها المتعلقة بالكيانات التي لديها هذه التجارب وتوسع من نطاق فرص الوصول إليها؛

١٢' ينبغي التعريف بنتائج البحث المستند إلى الاستبيان؛

١٣' ينبغي أن يتم على نطاق واسع توزيع صيغة أبسط لجدول أعمال القرن ٢١.

باء - النتائج

٧٢ - فيما يتعلق بالسبل العملية لعقد التحالفات، توصل المجلس إلى النتائج التالية:

(أ) هناك حاجة إلى أنواع مختلفة من التحالفات في البيئات الثقافية المختلفة، ومن المستبعد أن تكون هناك قاعدة عامة. ويجب احترام التقاليد الاجتماعية والوطنية: يجب على المجتمعات أن تختار الطرق الخاصة بها لتعبئة الناس. وليس بمقدور الأمم المتحدة إلا أن تسهل العملية لا أن توجهها؛

(ب) ينبغي للأمم المتحدة أن تحيط علما بالنداء الموجه للعمل على نحو أوثق على الصعيد الوطني. وقد أحاط المجلس علما بأن الجوانب الكثيرة لعمل منظومة الأمم المتحدة مطروحة حاليا قيد الاستعراض، بما في ذلك مهام كل من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، ومكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والجهات الأخرى غير المركزية في منظومة الأمم المتحدة. ويود المجلس أن يظل مطلعا على نتيجة هذا الاستعراض؛

(ج) تحقيق لامركزية الإجراءات المتخذة بشأن التنمية المستدامة عملية جارية بسرعة. ففي الهند مثلا، عمل كل مجتمع قروي، منذ قديم الزمن على أن يطور كيانا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا يتمتع باكتفاء ذاتي، ثم جاء القانون ليسند إلى هذه المجتمعات القروية سلطات الحكم الذاتي المحلي؛

(د) الصلات القائمة، على الصعيد الوطني، عبر القطاعات داخل الحكومات وبين القادة الوطنيين والخبراء الدوليين، صلات قيمة: المجلس الصيني للتعاون الدولي بشأن البيئة والتنمية نموذج جيد. ويتم إنشاء مجالس وطنية وإقليمية للتنمية المستدامة وموائد مستديرة تشارك فيها دوائر الحكومة والصناعة، والمنظمات غير الحكومية المهمة بالبيئة والتنمية، في بلدان كثيرة، وينبغي إيلاؤها دعماً قوياً؛

(هـ) هناك عدة صيغ مبسطة وجيدة لجدول أعمال القرن ٢١ ونبذات عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بمختلف اللغات. وينبغي نشرها وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن؛

(و) يصعب أمر التحالفات مع الهيئات غير الحكومية بسبب تنوعها، واختلاف العناصر المؤلفة لها وتباين أنماط عملها المختلفة، وعددها، وتنوع ولايتها. وفي مجال قطاع الأعمال والبيئة، يسود اعتراف عام بالهيئات العالمية مثل المجلس التجاري للتنمية المستدامة، والمجلس الصناعي العالمي للبيئة، ولكن في مجال حفظ البيئة هناك هيئات تمثيلية قليلة مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛

(ز) مع ذلك فالفريق العامل المعني باستعراض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية يحرز تقدماً، وقد لاحظ المجلس الحاجة إلى أن يشمل هذا التقدم تطوير سبل فعالة لمجتمع المنظمات غير الحكومية من أجل المساهمة في مناقشات الأمم المتحدة؛

(ح) هناك حاجة إلى إمعان النظر في الطريقة التي تتيح للحركة غير الحكومية، في إطار المجموعات الرئيسية التي يعترف بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أن تستجمع قواها وتتواصل مع الأمم المتحدة. وتتمثل إحدى الآليات الإيجابية في تحويل الصلة إلى المستوى الوطني والعمل مع اللجان الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، واللجان الوطنية المرتبطة بوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، أو الموائد المستديرة أو المجموعات الأخرى. ويمكن لمجلس الأرض أن يوفر آلية مفيدة بقيامه بإنشاء مجالس وطنية؛

(ط) هناك عقبات تعترض التعاون. فبعض دوائر قطاع الأعمال تقاوم العمل مع الأمم المتحدة أو مساندتها. وترى كثير من حكومات البلدان المتقدمة النمو أنها قادرة تماماً على إدارة برامجها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة دون مشاركة الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، ترحب كثير من البلدان النامية بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة. والمهم بالنسبة لمعظم الحكومات ألا يكون هناك تحد لحقها السيادي في إدارة عملية تنميتها الوطنية؛

(ي) الحكومات بحاجة إلى إدراك أن شراكتها مع الأمم المتحدة وإسهامها في برامجها أمر لا يهدد سيادتها بل يدفع مصالحها إلى الأمام. ولسوف يرحب كثير من الأفراد بالدخول في شراكة مع الأمم المتحدة من منطلق المثالية.

جيم - التصدي للمستقبل

٧٣ - بينما تتمتع بعض البلدان المتقدمة النمو بعدد ثابت لسكانها، تضيف الزيادة العالمية ما يعادل مجموع سكان الولايات المتحدة الى سكان العالم كل سنتين ونصف سنة. وبرغم أن الخصوبة تنخفض الآن في معظم المناطق، إلا أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم الى ٨,٣ بليون نسمة في عام ٢٠٢٥، وأن يبلغ ذروته على الأرجح في عام ٢٠٤٥ حيث يصل عدد السكان الى ٩,٦ بليون بل وأكثر. وما لم تتخذ ترتيبات الآن، فإن هذه التغييرات يمكن أن تسبب تدهورا بيئيا وتصدعات ونزاعات اجتماعية، حتى أن جميع السيناريوهات المختلفة التي تتنبأ بالكارثة التي ستنتج عن عدم اتخاذ أي اجراءات لن يتسنى احتمالها.

٧٤ - وبناء عليه، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يخططا الآن لاتخاذ إجراءات تكنولوجية واجتماعية تتيح لكوكبنا توفير نوعية حياة معقولة من الآن وحتى ٥٠ سنة لما يقرب من ١٠ بلايين نسمة. ويتطلب هذا الإجراء تسخير أفضل المعلومات المتاحة، والإنجازات التكنولوجية الرئيسية، والاستثمارات المالية الكبيرة. غير أنه يجب وضع السيناريوهات بتفاصيل واقعية. وستختلف الاحتياجات والضغوط باختلاف المناطق؛ حيث تواجه أفريقيا بصفة خاصة مشاكل حادة. وهناك حاجة الى الأخذ بأنماط اجتماعية جديدة. ومن الأهمية بمكان أيضا تجنب التكنولوجيات التي يحتمل أن تنطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للأجيال القادمة. إلا أنه ينبغي تقبل وقوع بعض الخسائر في التنوع البيولوجي على أنه أمر حتمي مهما كان السيناريو. والهدف هو التقليل من هذه الخسائر الى أقصى حد. وهناك حاجة الى نهج جديدة فيما يتعلق بمسائل التجارة والبيئة. فالتنمية يجب أن تكون سليمة من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٧٥ - ويجري استعراض منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز فعاليتها في التصدي لهذه التحديات. ولكن فعالية العمل العالمي تعتمد بوضوح على التمويل. ومن المؤسف أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لم يتبعه توفير أموال جديدة للتنمية المستدامة. وقد تم تخصيص بليون دولار فقط لمرفق البيئة العالمية لأغراض ضيقة التحديد. وينبغي للقوى الاقتصادية الرئيسية أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك تعهدا بدعم أعمال الأمم المتحدة في مجال البيئة والتنمية. وينبغي عدم تخفيف شروط الاتفاقيات المتفق عليها. كما يتحتم تنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تنفيذا كاملا.

٧٦ - إن أكبر تبيد مالي يتم في الانفاق العسكري، فهذا الانفاق يهدر الموارد اللازمة للتنمية المستدامة. وما برحت عناصر في البلدان الغنية المتقدمة النمو تشجع مبيعات الأسلحة للبلدان النامية، وقد أقنع واحد من هؤلاء الوكلاء عدة بلدان أفريقية مؤخرا بتغيير قراراتها السابقة المتعلقة بتحويل الانفاق الى مجال التعليم. ولاحظ المجلس أن هناك حملة لتعبئة الرأي العام ضد تجارة الأسلحة ولصالح نقل الموارد غير المستخدمة في شراء الأسلحة، ولتخصيصها لصالح التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هذا الموضوع بندا على جدول أعمال هيئة نزع السلاح. وسيواصل المجلس التشديد على أنه من المحتم توفير المزيد من

الأموال للتنمية المستدامة وعلى أن الأموال التي كانت ستخصص للميزانيات العسكرية هي مصدر واضح لتمويل التنمية المستدامة. ومن المصادر الرئيسية الأخرى للتمويل ما يمكن أن يتمثل في إلغاء مبالغ الدعم المالي الضارة المستخدمة في دعم التنمية غير المستدامة.

٧٧ - وسينظر المجلس عندما يعد بنود جدول أعماله المقبلة الى:

(أ) سيناريو التنمية المستدامة المقبلة لمدة ٤٠ سنة؛

(ب) طرق الربط بين جدول أعماله وبين "خطة للتنمية" (انظر A/48/935)؛

(ج) طرق الربط بين تحليله وبين مختلف اجتماعات قمة الأمم المتحدة ووضع جدول أعمال عملي؛

(د) إلغاء مبالغ الدعم المالي الضارة لا سيما المعونات المقدمة للزراعة ومصائد الأسماك.

خامسا - ترتيبات العمل في المستقبل

٧٨ - عقد المجلس مداوالات مستفيضة بشأن برنامج عمله مستقبلا، بما في ذلك تبادل تام للآراء مع الأمين العام الذي طلب من المجلس أن يقدم المشورة بشأن الطريقة التي يمكن بها إدراج التنمية المستدامة في كل مؤتمر من المؤتمرات الرئيسية العديدة المقبلة، وبشأن الطريقة التي يمكن بها لبرامج العمل الناشئة أن تنفذ بمزيد من الفعالية. ووافق المجلس على أن برنامج العمل لدورته الرابعة (٣٠ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥) ينبغي أن يركز على ثلاث مسائل مبينة أدناه، مؤكدا على الحاجة الى تحضيرات كافية بين الدورات. واقترح أن يجتمع المقرر وواحد أو اثنان من الأعضاء الآخرين في المجلس مع ممثلي الأمانة العامة قبل ستة أسابيع من الدورة القادمة، لاستعراض الورقات التي تم إعدادها أو التكاليف بإعدادها، وصياغة مشروع ورقات بالمسائل لعرضها على المجلس نفسه.

ألف - التمويل

٧٩ - المسألة الرئيسية التي يتعين معالجتها تتمثل في كيفية تعبئة الموارد ونقلها الى المجالات المحتاجة إليها في البلدان النامية. وينبغي أن يتضمن الموضوع المسائل المترابطة المتعلقة بالتجارة، والمعونة، وتخفيف عبء الديون، واستثمارات القطاع الخاص، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية. وينبغي النظر في مسألة إنهاء مبالغ الدعم المالية الضارة ونطاق نقل الموارد من القطاع العسكري.

باء - التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة

٨٠ - تتمثل المسألة في معرفة أنواع التحسين في التعاون والتنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة مما يُسهل تعبئة التمويل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وسينظر بصفة خاصة في علاقة مؤسسات بريتون وودز بالمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسيتم استكشاف إذا ما كان الفريق الاستشاري لمعاهد البحوث الزراعية يتسم بأهمية تؤهله ليكون نموذجا لشبكات المؤسسات التعاونية.

جيم - التحالفات

٨١ - سيسعرض المجلس تحليلا أجري للردود على استبيانه. وبالاستناد الى هذا التحليل، سيجري بحثا متعمقا لفئات محددة، مثل قطاع الأعمال التجارية، أو الهيئات التعليمية والمهنية، لإيجاد سبل تكفل تعزيز مساهمتها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

سادسا - تنظيم الدورة

٨٢ - عقدت الدورة الثالثة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٧ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد عقدت جلسات الأفرقة في الفترة من ١٧ الى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وعقدت الجلسة العامة للمجلس يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر ١٤ عضوا في المجلس هم جاك كوستو، وبريجيتا دال، ومارتين هولديغيت، وسابورو كاواي، وفالنتين كوبتيوغ، وبولا كوفوريجي - أولوبي، ولورا نوفوا، و ر. س. باثاك، وكو غبكغ، وإميل سالم، وإدوارد صوما، وكلاوس شواب، وموريس سترونغ، ومصطفى طلبة، ولم يتمكن سبعة أعضاء من الحضور هم: برنارد شيدزيرو، وتومي كوه، وسلسو لافر، وريتا ليفني ممثليسيني وماريا ديلوس انجلوس مورينو واستيفان شميد هيني وأديل سيمونس.

٨٣ - وكان أعضاء المكتب الذين انتخبوا في الدورة الأولى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ هم برنارد شيدزيرو، وبريجيتا (رئيسين مشاركين) ومارتين هولديغيت (مقررا).

٨٤ - وقد افتتح الجلسة العامة وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وأطلع مدير شعبة التنمية المستدامة المجلس على ما دار في الدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة. وتبادل الرئيس ومكتب لجنة التنمية المستدامة الآراء مع أعضاء المجلس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقدم الرئيس والمقرر إحاطة موجزة وغير رسمية عن أعمال المجلس الى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وألقى الأمين العام كلمة في المجلس وأجرى حوارا مع أعضائه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٨٥ - وقد اتخذت الأفرقة الثلاثة للمجلس الاستعدادات للجلسات العامة، وقام كل من هذه الأفرقة بالتحضيرات في الفترة بين الدورتين بالمراسلة فيما بين أعضائه، ومع الأمانة العامة، وفي بعض الحالات مع خبراء معروفين لدى الأعضاء أنفسهم. وقد تألف الفريق المعني بالروابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالم متغير من إميل سالم، وكلاوس شواب (رئيسين مشاركين)، وسلسو لافر، وماريا دي لوس أنجلوس مورينو، وإدوارد صوما ومصطفى طلبة. وتم دمج الفريقين المعنيين ببناء القدرات والسبل الملموسة لعقد تحالفات وتألف من جاك كوستو، و ر. س. باثاك (رئيسين مشاركين)، ومارتين هولدهيت، وسابورو كاواي، وتومي كوه، وفالنتين كوبتيوغ، وبولا كوفوريجي - أولوبي، وريتا ليفي ممتلسيني، ولورا نوفوا، واستيفان شميدهييني، وأديل سيمونس، وموريس سترونغ، وكوه غبكنغ.

٨٦ - أما الخدمات الفنية المقدمة للدورة فقد وفرتها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

المرفق الأول

جدول الأعمال

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال.
- ٣ - تقرير المجلس عن دورته الثانية.
- ٤ - المسائل الناشئة التي لا تشملها البنود الأخرى.
- ٥ - الروابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالم متغير.
- ٦ - بناء القدرات: القيمة المضافة من التعليم لأغراض الاستدامة.
- ٧ - الطرق الملموسة لعقد تحالفات.
- ٨ - النظر في الفرص المتاحة للمجلس للاسهام في أعمال الأمم المتحدة.
- ٩ - تنظيم أعمال المجلس.
- ١٠ - اعتماد تقرير المجلس عن أعمال دورته الثالثة.

المرفق الثاني

بيانات السيرة الشخصية لأعضاء المجلس

الرئيس: برنار شيدزيرو (زمبابوي) - وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية. ومن المناصب الأخرى التي شغلها منصب نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وممثل مقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تلقى تعليماً تخصصياً في كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (اقتصاد).

نائب الرئيس: بريجيتا دال (السويد) - عضو في البرلمان. وعضو اللجنة التنفيذية للحزب الديمقراطي الاجتماعي. وعضو المجلس الاستشاري للشؤون الخارجية. وقد شغلت فيما سبق مناصب وزيرة البيئة (١٩٩٠ - ١٩٩١)، ووزيرة البيئة والطاقة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ووزيرة الطاقة (١٩٨٢ - ١٩٨٦). وتلقت تعليماً تخصصياً في السويد (تاريخ وعلوم سياسية).

المقرر: مارتين هولديت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) - رئيس جمعية علم الحيوان في لندن. وتشمل وظائفه السابقة منصب مدير عام الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (١٩٨٨ - ١٩٩٤)؛ كبير علماء البيئة ونائب الأمين المختص بحماية البيئة، بإدارة البيئة في المملكة المتحدة (١٩٧٦ - ١٩٨٨)؛ ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٨٣ - ١٩٨٤). تلقى تعليماً تخصصياً في المملكة المتحدة (علم الحيوان). مؤلف "A Perspective of Environmental Pollution" (١٩٧٩) وشارك في تحرير اثنين من المجلدات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن حالة البيئة العالمية، ١٩٧٢ - ١٩٨٢ و ١٩٧٢ - ١٩٩٢.

الأعضاء:

جاك ايف كوستو (فرنسا) - رئيس المجلس المعني بحقوق الأجيال المقبلة؛ رئيس جمعية كوستو. وتشمل وظائفه السابقة منصب مدير متحف العلوم البحرية. تلقى تعليماً تخصصياً في فرنسا (العلوم البحرية وايكولوجيا المحيطات). عضو الأكاديمية الفرنسية، وحائز على العديد من الجوائز والدرجات الفخرية لأعماله في مجال البيئة. وهو مخرج لثلاثة أفلام عن المحيطات. وألف أو شارك في تأليف ما يربو على ٥٠ كتاباً، آخرها بعنوان Jacques Cousteau/Whales (١٩٨٨).

سابورو كاواي (اليابان) - رئيس مركز اليابان للتنمية الدولية. عضو اللجنة التنظيمية، بمجلس الأرض. شغل فيما سبق مناصب رئيس مؤسسة ساساكاوا للسلم؛ عضو مجلس معهد ستكهولم للبيئة. نائب رئيس ثم رئيس، مؤسسة كيزاي ديوكاي. وتلقى تعليماً تخصصياً في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية (قانون واقتصاد).

تومي كوه (سنغافورة) - سفير متجول، بوزارة الخارجية، شغل فيما سبق مناصب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة؛ سفير لدى الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك؛ المفوض السامي لدى كندا؛ استاذ بكلية الحقوق، جامعة سنغافورة، وعميد الكلية؛ رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار؛ رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واللجنة الرئيسية التابعة لذلك المؤتمر. وقد تلقى تعليمًا تخصصيًا في سنغافورة، والولايات المتحدة (قانون) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. وكتب عدة مقالات بشأن قانون البحار، والعلاقات الدولية، والبيئة والتنمية، والأمم المتحدة والمفاوضات.

فالنتين كوبتيوغ (الاتحاد الروسي) - مدير معهد الكيمياء العضوية (نوفوسيبيرسك). رئيس فرع أكاديمية العلوم الروسية في سيبيريا. وشغل فيما سبق مناصب رئيس جامعة نوفوسيبيرسك؛ وأستاذ (كرسي) الكيمياء العضوية وقد تلقى تعليمًا تخصصيًا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقًا (كيمياء). صاحب العديد من البحوث والدراسات العلمية في ميداني الكيمياء العضوية والمشاكل العامة المتصلة بالبيئة؛ أسس صحيفة Chemistry for Sustainable Development (١٩٩٣).

بولا كوفوريجي - أولوبي (نيجيريا) - خبيرة اقتصادية ومحاسبة قانونية، تلقت تعليمها المهني في نيجيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية: رئيسة المجلس التجاري للتنمية المستدامة، نيجيريا. ومن بين المناصب السابقة التي تولتها: رئيسة سلطة تنمية حوض نهر أوغون أوغون، نيجيريا، ورئيسة مصرف أفريقيا الموحد، وفرع لمصرف باريس الوطني وأمانة أصحاب المصارف، حيث كانت مسؤولة عن إنشاء مخطط ائتمان للنساء وأهل الريف. الأمينة المختصة بالتجارة والسياحة، بوزارة التجارة والسياحة الاتحادية.

كارلوس لافير (البرازيل) - أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام وفقه القانون، جامعة ساو باولو، عضو مجلس إدارة Metal Leve S/A Industria e Comercio. وشغل فيما سبق مناصب وزير الخارجية؛ رئيس الوفد البرازيلي إلى الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية للعلم والتكنولوجيا. وهو مستشار خبير في مجال العلم والتكنولوجيا. وقد تلقى تعليمه التخصصي في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية (قانون وعلوم سياسية). وله العديد من الكتب والمقالات في مجالات القانون الاقتصادي الدولي، والعلاقات الدولية، وفقه القانون والنظرية السياسية.

ريتا ليفي مونتالتشيني (إيطاليا) - خبيرة فوق العادة، معهد بيولوجيا الأعصاب، مجلس البحوث الوطني، وشغلت فيما سبق مناصب مديرة مختبر البيولوجيا الخلوية. استاذة بيولوجيا الأعصاب، بمعهد علم الأحياء، جامعة واشنطن. وقد تلقت تعليمها التخصصي في إيطاليا (بيولوجيا الأعصاب). وهي حاصلة على جائزة نوبل في الطب/علم وظائف الأعضاء وعلى العديد من الدرجات الفخرية. ولها دراسات علمية عديدة في ميدان بيولوجيا الأعصاب.

ماريا دي لوس انجيليس مورينو (المكسيك) - عضو بالكونغرس. وشغلت فيما سبق مناصب وكيالة الأمين المختص بالتقييم في أمانة البرمجة والميزانية؛ نائب مدير التخطيط، شعبة التوظيف، UCECA؛ نائب مدير دراسات توزيع الدخل، بأمانة العمل. تلقت تعليمًا تخصصيًا في المكسيك وهولندا (التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي). مؤلفة كتاب Women in the Mexican Economy (١٩٦٦).

لورا نوفوا (شيلي) - رئيسة PARTICIPA. وهي مستشارة عامة وعضو في اللجنة التنفيذية وعضو المكتب القانوني فيليني ويرانازافال وبوليدو وبرونر (الأعمال المصرفية، الاستثمار الأجنبي، التعدين قانون الشركات)؛ وهي أيضا عضو في لجنة المصالحة الحقيقية. وقد تلقت تعليمها التخصصي في شيلي والولايات المتحدة الأمريكية (قانون).

ر. س. باثاك (الهند) - عضو فخري أقدم برابطة غراي الحقوقية، لندن: رئيس اللجنة التوجيهية الوطنية الهندية المعنية بقيادة برامج البيئة والتنمية. ورئيس تحرير Indian Journal of International Law. وشغل فيما سبق مناصب قاض بمحكمة العدل الدولية في لاهاي؛ وقاض بالمحكمة العليا في الهند؛ ورئيس المحكمة العليا بالهند؛ ورئيس المحكمة العليا في هيماشال براديش؛ وقد تلقى تعليمًا تخصصيًا (القانون) في الهند. وله العديد من البحوث عن القانون الدولي وقانون البحار، ومواضيع أخرى من بينها بحث معنون Environmental Change and International Law: New Challenges and Dimension (١٩٩٣).

قو جيبينغ (الصين) - رئيس لجنة حماية البيئة، مؤتمر الشعب الوطني. وشغل فيما سبق مناصب، نائب رئيس لجنة حماية البيئة، رئيس مجلس إدارة وكالة حماية البيئة، بالصين، ورئيس بعثة الصين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تلقى تعليمًا تخصصيًا (هندسة) في الصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وله العديد من المنشورات بشأن القضايا البيئية من بينها منشوران أحدهما بعنوان: China's Environment and Development (١٩٩٣)، والآخر بعنوان: Studies on Environmental Services in China.

اميل سالم (اندونيسيا) - وزير الدولة لشؤون السكان والبيئة. شغل فيما سبق مناصب وزير الدولة لشؤون الإشراف على التنمية والبيئة؛ ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ واستاذ في الاقتصاد، بجامعة اندونيسيا. وقد تلقى تعليمًا تخصصيًا في اندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية (اقتصاد). وهو حائز على جائزة ج. بول غيتي (الصندوق العالمي للأحياء البحرية، الولايات المتحدة). وهو أيضا مؤلف Pernerataan Pendapatan and Perencanaan (١٩٧٨)؛ و Pembangunan Berwawasan (١٩٨٦).

ادوارد صوما (لبنان) - مدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سابقا. وقد شغل أيضا منصب وزير الزراعة ومصادر الأسماك والحراجة (١٩٧٠). وتلقى تعليمه التخصصي في لبنان وفرنسا (زراعة). وهو حاصل على العديد من الجوائز والدرجات الفخرية لأعماله في مجال الزراعة.

استيفان شميد هيني (سويسرا) - رئيس مجلس إدارة ANOVA Holding Ltd. و UNOTEC Holding Ltd. و NUEVA Holding Ltd. (وهي مجموعة أسرية استثمارية متعددة الجنسية)؛ وعضو مجلس إدارة ABB و Asea Brown Boveri، وشركة SMH السويسرية لصناعات الالكترونيات الدقيقة والساعات، ومصرف يونيون في سويسرا ونستلة. كما أنه مؤسس ورئيس المجلس التجاري المعني بالتنمية المستدامة. وقد تلقى تعليمًا تخصصيًا في سويسرا وإيطاليا (قانون) وهو مؤلف Changing Course: A Global Business Perspective on Development and the Environment (١٩٩٢).

كلاوس شواب (ألمانيا) - رئيس مجلس إدارة مؤسسة المحفل الاقتصادي العالمي؛ واستاذ إدارة الأعمال بجامعة جنيف. وقد شغل من قبل مناصب مدير عام Escher WYSS, S.A.؛ وأستاذ بمعهد الإدارة الدولي. وتلقى تعليمًا تخصصيًا في سويسرا (هندسة واقتصاد) وله أربعة كتب والعديد من المقالات بشأن التنافسية على الصعيد العالمي ومسائل أخرى.

آديل سيمونز (الولايات المتحدة) - رئيسة مؤسسة جون د. وكاترين ت. ماك آرثر. وعضو لجنة الرئيس المعنية بنوعية البيئة؛ وعضو مجلس إدارة شركتي First Chicago Corporation و Marsh MacLennan. وقد شغلت من قبل مناصب رئيسة كلية هامبشير، في امهرست، ماساشوسيتس. وتلقت تعليمًا تخصصيًا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (علوم سياسية). وهي حاصلة على العديد من الدرجات الفخرية. وكتبت واشتركت في كتابة العديد من المقالات بشأن إفريقيا، والمرأة، والتعليم والسياسة العامة من بينها مقالان أحدهما بعنوان Modern Mauritius (١٩٨٢) والآخر Exploitation from 9 to 5: the Twentieth Century Fund Task Force Report on Working Women (١٩٧١).

موريس سترونغ (كندا) - رئيس مؤسسة Ontario Hydro وكبير موظفيها التنفيذيين. وقد شغل من قبل مناصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ ووكيل الأمين العام والمنسق التنفيذي، بمكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في إفريقيا؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ورئيس مؤسسة Petro-Canada وكبير موظفيها التنفيذيين؛ ورئيس مجلس إدارة مركز بحوث التنمية الدولية. وتلقى تعليمًا تخصصيًا في كندا (إدارة أعمال). وهو حاصل على العديد من الجوائز ودرجات الدكتوراه الفخرية.

مصطفى طلبه (مصر) - أستاذ بكلية العلوم، جامعة القاهرة. ورئيس ECOPAST، مركز البيئة والتراث الثقافي، بواشنطن العاصمة؛ ورئيس المركز الدولي للبيئة والتنمية. وقد شغل مناصب وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ورئيس الوفد المصري إلى مؤتمر ستكهولم المعني بالبيئة البشرية (١٩٧٢) وتلقى تعليمًا تخصصيًا في مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (علم النبات). وله بحوث عديدة بشأن أمراض النبات، والمواد المضادة للفطريات، وعلم وظائف الأعضاء لدى الكائنات الدقيقة، والبيئة، ومن بينها بحث معنون Sustainable Development: Constraints and Opportunities (١٩٨٧).

- - - - -